الأمم المتحدة S/PV.9500

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

الجلسة **9500**

الاثنين، 11 كانون الأول/ديسمبر 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد مونتالفو سوسا	(إكوادور)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	ألبانيا	السيدة دوتلاري
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة الحفيتي
	البرازيل	السيد موريتي
	سويسرا	السيدة بيرسفيل
	الصين	السيد داي بنغ
	غابون	السيدةكامبانغوي أنكاسا
	غانا	السيدة أوبونغ نتيري
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيد كاميليري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد بامبيسا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيد إيريا

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2023/932)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افْتُتِحَت الجلسة الساعة 10/00.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2023/932)

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا للمشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمتي الإحاطتين التاليتين: السيدة بنتو كيتا، الممثلة الخاصة للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والسيدة ساندرين لوسامبا، المنسقة الوطنية للتضامن النسائي من أجل السلام، للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/932، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة كيتا.

السيدة كيتا (*تكلمت بالفرنسية*): في البداية، أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة لمجلس الأمن بالحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية عشية تجديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأرحب أيضا بحضور سعادة السيد زينون نغاي موكونغو، ممثلا لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، والسيدة ساندرين لوسامبا، المنسقة الوطنية للتضامن النسائي من أجل السلام، ممثلة المجتمع المدني، فضلا عن ممثل رواندا.

إننا اليوم عند نقطة تحول في العلاقات بين الأمم المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلا عن كونها لحظة هامة للبلد نفسه. إن جمهورية الكونغو الديمقراطية في منتصف فترة انتخابات، تفصلها تسعة أيام من الانتخابات الرئاسية والتشريعية – الوطنية والإقليمية والمحلية على حد سواء. وكذلك تدعو إلى انسحاب سريع ومنظم ومسؤول لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي أرسل بشأنه تقرير خاص للأمين العام وخطة مشتركة لفك الارتباط مشفوعة بتوصيات. كما إن الجزء الشرقي من البلد، ولا سيما مقاطعتا إيتوري وكيفو الشمالية، لا يزال يواجه أزمة أمنية وإنسانية بالغة الصعوبة بالنسبة للسكان الذين يعيشون هناك، بالإضافة إلى التوترات الإقليمية المستمرة. فيجب أن تؤخذ كل تلك العوامل في الاعتبار لتمكيننا من إعادة تعريف شراكتنا.

(تكلمت بالإنكليزية)

يقدم التقرير المعروض على المجلس (S/2023/932) معلومات بآخر المستجدات عن الحالة في الميدان، التي اتسمت بإحراز تقدم مطرد في العملية الانتخابية. ويسلط الضوء كذلك على استمرار وتصاعد انعدام الأمن في الجزء الشرقي من البلد، الذي يتصل بصفة خاصة بتجدد أزمة حركة 23 مارس بل وكذلك بظهور جيوب جديدة لانعدام الأمن في أجزاء أخرى من البلد، ولا سيما منطقة كاتانغا الكبرى، فضلا عن مقاطعتي ماي – ندومبي وتشوبو. ومما يؤسف له أن الحالة في كيفو الشمالية ازدادت تدهورا منذ نشر التقرير. وتصاعدت التوترات الإقليمية بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، مما زاد من خطر حدوث مواجهة عسكرية مباشرة يمكن أن تجر بوروندي أيضا.

ووفقا للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، تحرز الأعمال التحضيرية للانتخابات تقدما جيدا، على الرغم من التحديات اللوجستية والمالية والأمنية الكبيرة. وقد قدمت البعثة، بناء على طلب اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات وتمشيا مع ولايتها، دعما لوجستيا في المقاطعات التي لا تزال تعمل فيها. وقد نُقِلَ حتى الآن خمسون طنا من المواد الانتخابية إلى مواقع مختلفة في إيتوري وكيفو الشمالية

وكيفو الجنوبية. إن التصديق على 26 مرشحا للرئاسة، بمن فيهم مرشحتان، من قبل اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات والمحكمة الدستورية إشارة ملموسة إلى الشمول الذي ينبغي تقديره والثناء عليه. ومع ذلك، لا يزال يساور المعارضة والمجتمع المدني قلق بالغ إزاء نشر قوائم الناخبين، وهو ما لم يكن قد تم بعد في جميع مراكز الاقتراع بحلول 5 كانون الأول/ديسمبر كما يقتضي القانون. إن نوعية بطاقات الناخبين وصعوبة الحصول على نسخ مكررة في جميع أنحاء البلد وعدم كفاية الاتصالات بشأن إجراءات التصويت للذين تكون بطاقاتهم تالفة أو الذين يجدون أنهم غير مدرجين في قوائم الناخبين، كلها عوامل تغذي عدم الثقة بين أصحاب المصلحة في الانتخابات. كما أثارت البعثات الوطنية لمراقبة الانتخابات شواغل بشأن اعتمادها، الذي بدونه لن تتمكن من ضمان التغطية المناسبة لعمليات الاقتراع. وأدعو اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات إلى بذل كل ما في وسعها لمعالجة تلك المسائل على وجه السرعة.

وعلى الرغم من أن الحملة الانتخابية بدأت بشكل سلمي نسبيا، حيث تمكن معظم المرشحين للرئاسة من القيام بجولة في البلد، فإن اشتباكات عنيفة بين أنصار الأحزاب السياسية المتنافسة تحدث في العديد من المقاطعات. وظلت القيادات السياسية والمرشحات يتعرضن للتخويف والاعتداءات البدنية واللفظية المعادية للنساء بهدف تثبيط مشاركتهن مشاركة كاملة ونشطة في الساحة العامة. وواصلت البعثة، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وشركاء آخرين، دعم المرشحين والمراقبين وشهود الأحزاب من النساء والشباب، بهدف زيادة مشاركة النساء والشباب في العملية الانتخابية.

ويساورني القلق إزاء انتشار المعلومات الخاطئة والمضللة، فضلا عن خطاب الكراهية، على الإنترنت وخارجه، في سياق الحملة الانتخابية. وأدعو جميع أصحاب المصلحة إلى الامتناع عن مثل هذه الممارسات وأحث الحكومة على محاسبة المسؤولين عنها. ومن المؤسف للغاية أيضا أن أكثر من 1.5 مليون مواطن كونغولي يعيشون في الأراضي المتضررة من النزاع في ماسيسي وروتشورو في مقاطعة كيفو الشمالية، علاوة على كواماوث في مقاطعة ماي ندومبي، لن يتمكنوا من التصويت في كانون الأول/ديسمبر، بالإضافة إلى النازحين الذين يعيشون في مواقع النازحين داخليا.

(تكلمت بالفرنسية)

ومما يؤسف له أن الحالة الأمنية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان قد تدهورت في جنوب مقاطعة كيفو الشمالية، ولا سيما بعد استئناف الأعمال العدائية في تشرين الأول/أكتوبر بين القوات المسلحة الكونغولية وحركة 23 مارس، وهجوم حركة 23 مارس في إقليم ماسيسي في أعقاب بدء انسحاب قوات جماعة شرق أفريقيا. كما إن التوترات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا لا تزال مرتفعة جدا، وكذلك خطر حدوث تصعيد عسكري بين البلدين، على الرغم من الجهود الإقليمية والدولية لتخفيف حدة التوترات. وفي هذا الصدد، أهنئ الحكومة على حظرها الرسمي لجميع العلاقات بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وأدى توسيع نطاق عملية "شجاع" المشتركة، بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات المسلحة الأوغندية في شمال المقاطعة، إلى وضع جماعة القوات الديمقراطية المتحالفة المسلحة تحت ضغط، لكن العملية المشتركة لم تتمكن، مع ذلك، من منع وقوع هجمات جديدة على المدنيين.

وفي إيتوري، تتفاقم حالة انعدام الأمن بشكل رئيسي بسبب جماعات مسلحة مثل التعاونية لتنمية الكونغو وزائير وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري والجبهة الوطنية والداعية إلى الاندماج في الكونغو، فضلا عن القوات الديمقراطية المتحالفة. ولا تزال منطقتا دجوغو وإيرومو البؤرتين الرئيسيتين لانعدام الأمن. وتمكنت العمليات المنسقة بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة من صد عدة هجمات على المدنيين، لكن النقص في الموارد اللازمة لكفالة بسط سلطة الدولة في المقاطعة لا يزال شديدا.

وسعيا لحماية المدنيين، نفذت بعثة الأمم المتحدة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ست عمليات مشتركة في إيتوري وكيفو الشمالية خلال الربع السابق. وبدأت عملية سبرينغبوك، تحديدا، في

تشرين الثاني/نوفمبر لتأمين مدينتي غوما وساكي، وأثبتت حتى الآن أنها تشكّل رادعا فعالا ضد محاولات حركة 23 مارس للزحف نحو هاتين المدينتين.

وفي كيفو الجنوبية، لا تزال هناك جيوب لانعدام الأمن، لا سيما في مناطق كاليهيه وموينغا وشابوندا وأوفيرا وفيزي، على الرغم من انخفاض عدد حوادث العنف في الأشهر الأخيرة.

ولا أزال أشعر بالقلق إزاء زيادة التوترات مؤخرا بين رواندا وبوروندي في أعقاب اشتباك القوات البوروندية مع حركة 23 مارس في ماسيسي، وأدعو إلى التهدئة لمنع أي تصعيد.

بناء على طلب حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، لم تُمدد ولاية القوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا إلى ما بعد 8 كانون الأول/ديسمبر، وقد بدأت في الانسحاب. وفي الواقع، غادر بالفعل أكثر من 500 جندي من كينيا وجنوب السودان وأوغندا جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي غضون ذلك، تستعد الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لنشر قوة جديدة في الأسابيع المقبلة، هي بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي ينبغي أن تُسند إليها ولاية لتنفيذ عمليات هجومية.

وتجدر الإشادة بهذه الجهود الإقليمية. ومع ذلك، فإنها غير قادرة على تحقيق أهدافها ما لم تستثمر حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل مستمر ومستدام في العمليات السياسية الإقليمية والوطنية والمحلية لتسوية النزاع في شرق البلد. ويجب أن يسير ذلك الاستثمار جنبا إلى جنب مع إصلاح قطاع الأمن في البلد وتنفيذ برنامجه لنزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار. وتواصل بعثة الأمم المتحدة، بالاشتراك مع المنظمة الدولية للهجرة وبالتعاون الوثيق مع هياكل البرنامج في المقاطعات، دعم مشاريع إعادة الإدماج المجتمعي لأكثر من 000 6 مستفيد في المقاطعات الثلاث في الشرق.

(تكلمت بالإنكليزية)

يؤدي انعدام الأمن إلى تفاقم الأزمة الإنسانية المستمرة. ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، هناك أكثر من 6,3 ملايين نازح داخليا في جميع أنحاء البلد، الغالبية العظمى منهم، 5,5 مليون شخص، في المقاطعات الشرقية الثلاث وحدها. ووفقا للأرقام الأولية، فر أكثر من 000 500 شخص من منازلهم في أعقاب تجدد الأعمال العدائية بين حركة 23 مارس والقوات المسلحة الكونغولية منذ أوائل تشرين الأول/أكتوبر.

وبالتوازي مع ذلك، لا يزال تفشي الكوليرا والحصبة يفاقم الحالة الإنسانية المتردية، حيث أن معدلات انتقال الكوليرا أعلى أربع مرات عما كانت عليه في العام السابق. وبلغت حالات العنف الجنساني والاستغلال الجنسي مستويات مثيرة للقلق، حيث وُثقت أكثر من 000 90 حالة منذ بداية العام – وسُجلت 000 39 من تلك الحالات في كيفو الشمالية وحدها. وهذا أمر غير مقبول على الإطلاق.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر، كانت خطة الاستجابة الإنسانية لجمهورية الكونغو الديمقراطية لعام 2023 لا تزال تعاني من نقص حاد في التمويل، حيث لم يُجمع حتى الآن سوى 35,5 في المائة من المبلغ المطلوب وقدره 2,25 بليون دولار. وأحث الجهات المانحة بقوة على توفير الموارد اللازمة لكفالة وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين. وفي ظل الانسحاب السريع للبعثة، فإنها تستكشف، بالاشتراك مع فريق الأمم المتحدة القطري، خيارات بديلة لضمان استمرار المساعدات الإنسانية بعد مغادرتها.

وأرحب بالبيان الرئاسي المؤرخ 16 تشرين الأول/أكتوبر (S/PRST/2023/5)، الذي بشر بمرحلة جديدة من التعاون البناء مع الحكومة. وبعد أسابيع من المشاورات المكثفة بين الحكومة وبعثة الأمم المتحدة، وقعتُ أنا ونائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، السيد كريستوف لوتوندولا، خطة مشتركة لفك الارتباط في 21 تشرين الثاني/نوفمبر قُدمت إلى المجلس في 23 تشرين الثاني/نوفمبر.

وطوال هذه العملية، ستحتاج البعثة إلى التركيز على أولوياتها الأساسية المسندة إليها، وهي حماية المدنيين ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن، التي لا تزال حاسمة الأهمية لتهيئة بيئة مواتية لفك الارتباط المستدام، إلى جانب زيادة التعاون

السياسي، بالتنسيق مع مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى. ورهنا بإذن المجلس، تقف البعثة على أهبة الاستعداد لدعم عمليات القوات الإقليمية، في امتثال كامل لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. وأدعو أعضاء المجلس والمجتمع الدولي عموما إلى كفالة تقديم كل الدعم اللازم، بما في ذلك الدعم المالي، إلى وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها حتى يتسنى لها أن تواصل دعمها للسلطات والمؤسسات الكونغولية في المجالات ذات الصلة.

في الختام، أود أن أنتقل إلى مسألة بالغة الخطورة يمكن أن تعرض كل جهودنا للخطر بطريقة لا رجعة فيها. إن سوء سلوك بعض موظفينا، سواء داخل القوة العسكرية أو قوة الشرطة أو في صفوف الموظفين المدنيين، يشكّل وصمة عار لا تمحى في عملنا. وأود أن أؤكد من جديد أن البعثة، بالتنسيق الوثيق مع مقر الأمم المتحدة والدول الأعضاء، تعمل بلا كلل لمنع حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين وتحسين استجابتنا لها. ويشمل ذلك إجراء تقييم للمخاطر واتخاذ مبادرات الوقاية والتعجيل بإجراء التحقيقات وتقديم الدعم للضحايا في وقته.

(تكلمت بالفرنسية)

بالرغم من أن التحديات التي تواجهها جمهورية الكونغو الديمقراطية كثيرة ومعقدة، فإن التغلب عليها ليس صعبا على الإطلاق. وكما يتضح من المناقشات الجارية بشأن الانتخابات العامة، فإن شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية يتوق بشدة إلى نظام حكم شفاف وشامل للجميع وإلى الإصلاح وإلى أن يتولى السلطة قادة مسؤولون. وتبرهن تلك التطلعات وجميع الدوافع المحركة لها على صمودهم الكبير وهي تستحق كامل الدعم من المجتمع الدولي. وقد سمح البيان الرئاسي الصادر في 16 تشرين الأول/أكتوبر باستعادة الشراكة البناءة بين بعثة الأمم المتحدة والحكومة. ويجب أن يتيح لنا تجديد ولاية البعثة مواصلة هذا الجهد المشترك بروح من الاحترام والثقة المتبادلين.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيدة كيتا على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة لوسامبا.

السيدة لوسامبا (*تكلمت بالفرنسية*): يسعدني وجودي هنا مرة أخرى اليوم لأتشاطر معكم أفكارنا بشأن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. اسمي ساندرين لوسامبا، وأنا المنسقة الوطنية للمنظمة غير الحكومية "التضامن النسائي من أجل السلام" – وهي منظمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تدعو إلى حماية حقوق المرأة وتعزيزها.

منذ آخر مرة خاطبت فيها مجلس الأمن في عام 2021، ازدادت الحالة الإنسانية في بلدي تدهورا على الرغم من وجود ذوي الخوذ الزرق التابعين لبعثة الأمم المتحدة وغيرهم من القوات العسكرية الوطنية والأجنبية في البلد. وتجد جمهورية الكونغو الديمقراطية نفسها الآن عند مفترق طرق. قريبا، ولأول مرة منذ حوالي ربع قرن، لن نستضيف بعد الآن عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة. بيد أنه باستثناء بيان صحفي أعلن أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية قد اتفقتا على خطة لفك ارتباط البعثة، لم يتلق المجتمع المدني سوى القليل من المعلومات وهو يتساءل عما تنطوي عليه الخطة.

وقد حدد فريق الأمم المتحدة القطري أنشطة الحماية وقدرات وكالات الأمم المتحدة التي تم تحديدها بموجب ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. غير أن جهود تحديد الأنشطة والقدرات لم تكن كافية من حيث تحليل الاحتياجات، كما أنها لم تأخذ في الاعتبار مساهمات ومشاركة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية والدولية. ولم تتح العملية المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة وإدماج الشباب، على النحو المطلوب في القرار 2594 (2021)، المتعلق بالعمليات الانتقالية لبعثات الأمم المتحدة، ومجموعة القرارات الصادرة في إطار الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن التي اعتمدها المجلس منذ عام 2000.

وفي الفترة التي تسبق الانتخابات، نشهد مزيدا من التدهور السريع للحالة الأمنية في مقاطعة كيفو الشمالية، حيث أدى القتال العنيف إلى تشريد أكثر من 000 200 شخص منذ بداية تشرين

الأول/أكتوبر، وكذلك في مقاطعة إيتوري، حيث تزايدت الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية. كما تم استهداف مواقع النازحين داخليا والمدارس، حيث أجبر أكثر من 000 550 شخص على الفرار منذ بداية العام.

ويشكل العنف الجنساني أحد أكبر التهديدات من حيث الحماية وأحد أكثر مجالات الاستجابة الإنسانية نقصا في الموارد، على الرغم من أن التزام المجتمع الدولي بإنهاء تلك الآفة يقع في صميم الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. لقد اتخذ المجلس عدة قرارات بشأن المرأة والسلام والأمن، مع الالتزام بكفالة اتباع نهج يركز على الناجين عند حدوث العنف الجنساني، ولكن هذا لا يحدث بالنسبة للنساء والفتيات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. لم يحصل سوى عدد قليل جدا من الناجيات من العنف الجنساني في البلد في الوقت المناسب على الرعاية الطبية أو الدعم النفسي والاجتماعي، ناهيك عن القدرة على التماس المشورة القانونية أو إعادة بناء سبل عيشهن حتى يتمكن من الصمود بشكل أكبر.

إن انسحاب بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية يدفع منظمات المجتمع المدني إلى النظر في كل من فرص نقل مهام معينة من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمخاطر التي يشكلها هذا الانسحاب. فيما يتعلق بالفرص، نلاحظ أن بعض أنشطة قسم الشؤون المدنية في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية يمكن نقلها إلى المنظمات غير الحكومية المحلية وفقا للالتزامات بإضفاء الطابع المحلي على المساعدات الإنسانية. وسيتطلب ذلك أن تتلقى المنظمات غير الحكومية الموارد والدعم اللذين تحتاج إليهما للاضطلاع بتلك المسؤوليات على نحو مستدام وفعال. فعلى سبيل المثال، يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تنفذ مشاريع التماسك الاجتماعي التي تشمل تنظيم حوارات وبحوث عملية بين المجتمعات المحلية وداخلها. ويمكن للمنظمات غير الحكومية المحلية ذات الخبرة في مجال حماية الطفل أن تتولى بعض الأنشطة من قسم حماية الطفل التابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى جانب اليونيسيف وفريق الأمم المتحدة القطري. وينبغي أن تكون لديها الوسائل والموارد اللازمة للاضطلاع بمسؤوليات أكبر عن رصد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال والإبلاغ عنها والتصدي لها. كان قسم الشؤون الجنسانية في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية حليفا مهما عندما يتعلق الأمر بمكافحة الإفلات من العقاب على العنف الجنساني. وقد عين أخصائيين في الطب الشرعي من ذوي الخبرة في هذا المجال لاستخلاص أدلة جنائية من أجل تحسين وصول الضحايا إلى العدالة. ومن الضروري ضمان استمرار هذا العمل. والمنظمات النسائية المحلية التي لديها خبرة في هذا المجال وتحظى بثقة الناجيات شركاء منطقيون للاضطلاع بهذا الدور.

وبالطبع، هناك أيضا العديد من المخاطر المرتبطة بانسحاب بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهي تشمل، أولا، انخفاض في حماية المدنيين ومواقع المشردين داخليا، ولا سيما في المناطق التي لا يمكن للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوصول إليها.

والثاني هو عدم قيام مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية برصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها. وسيكون لذلك أيضا أثر سلبي على نظام الإنذار المبكر، مع الافتقار إلى البيانات التي تم التحقق منها بشأن العنف الجنساني والتي تستخدمها منظومة الأمم المتحدة للإبلاغ عن حالة حقوق الإنسان في البلد وبشكل أعم لرصد انتهاكات حقوق المرأة. ويساورنا القلق أيضا إزاء احتمال أن يواجه المدافعون عن حقوق الإنسان وبناة السلام، ولا سيما القيادات النسائية في هذه المواقع، مضايقات متزايدة وغيرها من التهديدات المتعلقة بالحماية.

ثالثا، نتوقع زيادة في البطالة لأن جزءا كبيرا من القوى العاملة المدنية في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية من المجتمع المحلي سيفقدون وظائفهم.

رابعا، سيعني الانسحاب إغلاق إذاعة أوكابي، التي تشكل منبرا مجتمعيا مستقلا أساسيا لنشر الرسائل مجانا وبدون تمييز، فضلا عن المشاركة في جهود مكافحة العنف الجنساني. وفي ضوء كل ذلك، أود أن أقدم التوصيات التالية.

أولا، تمشيا مع دعوة الأمين العام، ينبغي أن تكون المرأة محور عمل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفريق الأمم المتحدة القطري. وينبغي للمرأة أن تقود عملية صنع القرار في جميع المجالات، بما في ذلك على الجبهة الإنسانية، وخاصة عندما تتخذ القرارات بشأن توجيه الموارد والطاقة، بحيث تركز الاستجابة على أكثر الفئات تهميشا وضعفا.

ثانيا، ينبغي لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفريق الأمم المتحدة القطري العمل مع المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية لوضع مؤشرات محددة لقياس مستويات حماية حقوق الإنسان للمرأة وتعزيزها، بما في ذلك في مجالات العنف الجنساني، والهجمات على المدافعات عن حقوق الإنسان، والحقوق الجنسية والإنجابية، والمشاركة المجدية للمرأة. وينبغي استخدام المؤشرات لتحديد ما إذا كانت الحالة الأمنية تتحسن أم لا ولتوجيه جهود الإنذار المبكر.

ثالثا، ينبغي لمجلس الأمن أن يطالب الحكومة وجميع الجهات الفاعلة الأخرى بإدماج نهج قائم على حقوق الإنسان ويركز على الناجين في جميع مراحل العمل الإنساني من أجل الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وزيادة ضمان أن تكون الجهود المبذولة لمعالجة أزمة المناخ وإدارة الموارد الطبيعية مراعية للفوارق الجنسانية.

وأخيرا، ينبغي لمجتمع المانحين الدوليين ألا يخذل شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجب دعم الحكومة حتى تتمكن من الوفاء بمسؤولياتها في مجال الحماية، ويجب تمويل خطة الاستجابة الإنسانية تمويلا كاملا، ويجب أن تتاح لمنظمات حقوق المرأة التي تقودها النساء إمكانية الحصول على الموارد الكافية والتمويل الذي يمكن التنبؤ به.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيدة لوسامبا على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام وأكرر أنها تحظى بدعم فرنسا الكامل.

وأود أن أتناول ثلاث نقاط.

أولاً، يجب على المجتمع الدولي أن يواصل دعم جمهورية الكونغو الديمقراطية في تنظيم الانتخابات. وتنوه فرنسا بالتقدم المحرز في العملية الانتخابية والجهود التي تبذلها اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة لتنظيم انتخابات ذات مصداقية في موعدها. وتشجع جميع الجهات المعنية على مضاعفة جهودها لضمان إجراء انتخابات سلمية.

وسيكون الأمن واحترام الحريات المدنية أمراً حاسماً. وندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن العنف وخطاب الكراهية. ومن غير المقبول اتخاذ إجراءات متعمّدة ترمي إلى زعزعة استقرار جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة السابقة للانتخابات أو تعطيل العملية.

ويساور فرنسا القلق إزاء التوترات في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. يجب على حركة 23 مارس وقف هجومها والانسحاب وإظهار ضبط النفس. ويجب على رواندا أن تنهي دعمها لحركة 23 مارس وأن تسحب جنودها من الأراضي الكونغولية. ويجب على القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أن توقف كل تعاون مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، كما تعهدت بأن تفعل. لن يسهم أي نهج عسكري إلا في التصعيد. ولا يمكن إيجاد حل دائم للأزمة إلا من خلال الحوار وإعادة إطلاق عمليتي لواندا ونيروبي، بمجرد انتهاء الانتخابات. وفرنسا على استعداد للعمل من أجل تحقيق تلك الغاية.

ثانياً، ترحب فرنسا بالجهود التي تبذلها السلطات الكونغولية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لوضع اللمسات الأخيرة على الخطة المشتركة للبعثة لفك الارتباط.

وفي البيان الرئاسي S/PRST/2023/5، الذي اعتمد في تشرين الأول/أكتوبر، التزم المجلس باتخاذ قرار بحلول نهاية عام 2023

بشأن مستقبل البعثة وانسحابها. وتتماشى خطة فك الارتباط مع تلك المتطلبات وتشير إلى أن حماية المدنيين يجب أن تظل الأولوية. وترحب فرنسا بالنهج المسؤول للخطة.

وقد اتخذت سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية بالفعل خطوات لتجنيد وتدريب الجنود وأفراد الشرطة. ونشجعها على ألا تدخر جهداً لضمان ألا تؤدي المرحلة الانتقالية إلى فراغ أمني.

وتؤيد فرنسا تأييداً تاماً مبدأ إجراء تقييم في نهاية كل مرحلة من مراحل الخطة الانتقالية.

ولتلك الأسباب – وهذه نقطتي الثالثة – اقترحت فرنسا على أعضاء المجلس مشروع قرار ينفذ خطة فك الارتباط بشكل لا لبس فيه. ويتماشى مشروع القرار هذا مع العمل الذي تم في الأشهر الأخيرة. وهو يشمل خطة فك الارتباط، ولا سيما الانسحاب من كيفو الجنوبية في 30 نيسان/أبريل. وينص على تعديل مناسب في الحدود القصوى للقوات ويدعو إلى تقديم تقرير مشترك جديد من السلطات الكونغولية والبعثة في نهاية تلك المرحلة الأولى. إنه يمنح جميع الجهات المعنية رؤية كافية للتنظيم والاستعداد للمراحل الأخرى.

ويمكننا أن نجعل انسحاب البعثة ناجحاً. وستنقل مسؤوليات كثيرة تدريجياً إلى سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيتعين على منظومة الأمم المتحدة بأسرها وشركائها دعم جهودها. وستواصل فرنسا القيام بدورها وستواصل الوقوف إلى جانب جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيدة أوبونغ – نتيري (غانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن.

أولاً وقبل كل شيء، نود أن نشيد بالممثلة الخاصة للأمين العام بنتو كيتا على عملها الرائع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك على إحاطتها الشاملة اليوم التي سلطت فيها الضوء على الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنشطة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في ذلك الصدد.

ونشكر السيدة ساندرين لوسامبا على إحاطتها ونرحب بحضور الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك القائم بالأعمال لرواندا.

وستركز مداخلتنا على ثلاثة مجالات رئيسية، هي الأوضاع السياسية والأمنية والإنسانية.

على الصعيد السياسي، ينوّه الأعضاء الأفارقة الثلاثة ببدء الحملة الانتخابية في 19 تشرين الثاني/نوفمبر في ضوء الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في 20 كانون الأول/ديسمبر.

ومع وجود 44 مليون ناخب، نرحب بالتزام الحكومة بتنظيم انتخابات رئاسية ومحلية في سياق أمني صعب بشكل خاص. وعلى الرغم من التحديات السوقية والأمنية، يتوقع الشعب الكونغولي إجراء تلك الانتخابات بفعالية، ويتطلع إلى إجراء انتخابات حرة وشفافة وسلمية.

وندعو جميع الجهات الفاعلة السياسية، بما في ذلك المعارضة والمجتمع المدني، إلى التعاون البنّاء في تعزيز التماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية والحوار بغية منع حدوث توترات في أعقاب الانتخابات. ونشجع اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة على اتخاذ تدابير لبناء الثقة ومواصلة الحوار مع جميع الأطراف السياسية الفاعلة حتى يقبل الجميع نتائج الانتخابات. وفي ذلك الصدد، نقدر تقديراً جمّاً الدعم الذي تقدمه البعثة. ونشجّع كذلك السلطات الكونغولية على ألا تدخر جهداً لضمان أن يظل حسن الجوار والاستقرار الإقليمي أيضاً أولوية قبل الانتخابات وأثناءها وبعدها.

وعلى الصعيد الإقليمي، يكرر الأعضاء الأفارقة الثلاثة تأييدهم للتوصل إلى حل سياسي للأزمة الأمنية التي تؤثر على شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونؤكد من جديد دعمنا للعمليات الإقليمية التي تشكل حلولاً سياسية أفريقية ذات مصداقية لإنهاء الأزمة. وتحقيقاً لهذه الغاية، بات من الملحّ تنفيذ الإجراءات ذات الأولوية الواردة في اتفاقي نيروبي ولواندا، بغية وقف الأعمال العدائية، والانسحاب الفوري لحركة 23 مارس من المناطق المحتلة، وإعادة جميع الجماعات

المسلحة الأجنبية والأجانب إلى أوطانهم، واحترام الجماعات المسلحة المحلية لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار.

ونرحب بالتزام الاتحاد الأفريقي بدعم تحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية عن طريق كفالة تنسيق ومواءمة مبادرات السلام الإقليمية، ولا سيما من خلال تنظيم مؤتمر القمة الرباعي لرؤساء هيئات أركان الدفاع، المؤلف من جماعة شرق أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بمشاركة الأمم المتحدة، في 6 تشرين الأول/أكتوبر في أديس أبابا.

تظل الحالة الأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخها، مصدر قلق بالغ للأعضاء الأفارقة الثلاثة. ونشعر باستياء على نحو خاص إزاء تدهور الحالة الأمنية في مقاطعتي إيتوري وكيفو بسبب تكرر الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة. وعلى الرغم من الجهود المشتركة التي تبذلها جمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة بدعم من عدة بلدان في المنطقة، لا يزال شرق الكونغو عرضة لدورة من العنف ترتكبها أساساً الجماعات المسلحة مثل حركة 23 مارس، والقوات الديمقراطية المتحالفة، والتعاونية من أجل تنمية الكونغو، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وتسهم الهجمات التي شنتها القوات الديمقراطية المتحالفة المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية، وهي جماعة إرهابية لجأت بشكل متزايد إلى استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، في تفاقم دورة الإرهاب التي يعيشها السكان الكونغوليون.

وبالإضافة إلى ذلك، يحيط الأعضاء الأفارقة الثلاثة علماً بالتوقيع في 21 تشرين الثاني/نوفمبر على خطة فك الارتباط والجدول الزمني من جانب بعثة منظمة الأمم المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلاً عن طلب جمهورية الكونغو الديمقراطية إدراج الخطة في مشروع القرار المتعلق بتجديد ولاية البعثة الذي يجري التفاوض حالياً عليه. ويتحتم ضمان حماية المدنيين طوال تلك العملية. وفي ذلك الصدد، وفي سياق تنفيذ الخطة، نشجع جمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة على مواصلة تعزيز الحوار البناء بغية ضمان انسحاب منسق ومنظم ومسؤول.

تؤدي زيادة العنف ضد المدنيين من جانب الجماعات المسلحة إلى تفاقم الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. لقد وصلت الأزمة الإنسانية في البلد إلى مستويات قياسية، مع وجود أكبر عدد من النازحين داخلياً في أفريقيا، في غياب التمويل الكافي لخطة الاستجابة الإنسانية.

ونحث المانحين الدوليين على التعبئة للاستجابة للاحتياجات الإنسانية الهائلة.

ويقر الأعضاء الأفارقة الثلاثة بالعمل الرائع الذي تقوم به المنظمات الإنسانية التي تخاطر بحياتها وتقدم الدعم المستمر لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلاوة على ذلك، نشيد بجميع حفظة السلام والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمدنيين الذين زهقت أرواحهم أثناء عملهم من أجل السلام في ذلك البلد. وندعو البعثة وجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان ألا يؤثر انسحاب البعثة على نشاط وأمن العاملين في المجال الإنساني.

وأخيراً، يعترف الأعضاء الأفارقة الثلاثة بالمساهمة القيمة للبعثة ويؤكدون من جديد دعمهم للسيدة بنتو كيتا وفريقها. علاوة على ذلك، يكرر الأعضاء الأفارقة الثلاثة دعمهم لحكومة وشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما نؤكد من جديد التزامنا باحترام استقلال جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامتها الإقليمية وسيادتها.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام كيتا على إحاطتها الحافلة بالمعلومات اليوم. كما أود الترحيب بممثلي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في جلسة اليوم. تقدر الولايات المتحدة التفاني الذي أبدته الممثلة الخاصة للأمين العام كيتا وفريقها وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في وضع خطة للانسحاب التدريجي والمسؤول لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية من البلد.

ونقدر أيضا التزام حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بتولي المسؤولية عن حماية المدنيين وبسط سلطة الدولة في المقاطعات التي تنتشر فيها البعثة. بيد أن التنفيذ سيكون هو البرهان. وسيرصد مجلس الأمن عن كثب خطة فك الارتباط للبعثة، مع التركيز على قدرة قوات الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية على توفير الاستقرار والأمن مع انسحاب قوات حفظ السلام. ونرحب بالمرونة التي تنطوي عليها الخطة ونشدد على أنه ينبغي إجراء تقييم شامل وشفاف للانسحاب من كل مقاطعة تحسبا لأي آثار سلبية على حماية المدنيين والحالة الإنسانية. وسيكون وجود ثغرات كبيرة أمرا غير مقبول وينبغي أن يعجل ذلك بإجراء إعادة تقييم فورية ووقف المراحل اللاحقة. ونرحب بالتزام الفريق العامل المشترك باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الخطة كل ثلاثة أشهر ونطلب إطلاع مجلس الأمن على تلك التقييمات.

كما هو الحال في العمليات الانتقالية الأخرى في مجال حفظ السلام، سينطوي انسحاب بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على تحديات. فجمهورية الكونغو الديمقراطية تواجه انهيارا ماليا يلوح في الأفق عند الانتقال من الاشتراكات المقررة إلى التبرعات وسط تزايد الاحتياجات الإنسانية والإنمائية. وقد خصصت وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة ووزارة الخارجية أكثر من 956 مليون دولار في صورة معونة إنسانية ومساعدات ثنائية لجمهورية الكونغو الديمقراطية في السنة المالية 2022، ولا يشمل ذلك دعمنا لبعثة الأمم المتحدة. وندعو المجتمع الدولي إلى تعبئة موارد إضافية الآن لتعزيز عمل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها استعدادا لمغادرة البعثة. ويتطلب انسحاب البعثة أيضا رؤية جديدة للحلول الأمنية وغير الأمنية للأزمة المستمرة منذ 30 عاما في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتضطلع المنظمات وقوات الأمن الإقليمية بدور هام ولكن من أجل تقديم الدعم، يحتاج المجتمع الدولي إلى مزيد من الوضوح بشأن ولاياتها ومتطلباتها التشغيلية وأطرها لحقوق الإنسان. ويجب أن يقترن نشر القوات الإقليمية بالانخراط مجددا في عمليات سياسية.

لقد كانت السرعة التي اقتربت بها رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية من حافة الحرب في الأسابيع الأخيرة مثيرة للقلق. ونرحب بالالتزامات التي قطعتها الحكومتان بوقف التصعيد، ولكن لا بد من القيام بالمزيد لتخفيف حدة التوترات وتفادي سوء التقدير. وندعو رواندا مرة أخرى إلى إنهاء دعمها لحركة 23 مارس والانسحاب من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحث جميع الأطراف الفاعلة على إعادة الالتزام بعمليتي نيروبي ولواندا والاستفادة من الحيز الجديد للحوار في أعقاب الانتخابات التي ستُجرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية في وقت لاحق من هذا الشهر. ونشعر بالتفاؤل إزاء الاستعدادات التي تقوم بها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، بدعم من بعثة الأمم المتحدة، لإجراء انتخابات حرة ونزيهة في 20 كانون الأول/ديسمبر.

إن الزيادة في عدد المرشحات المسجلات أمر جدير بالثناء، وإن كانت مشاركتهن لا تزال منخفضة. ومن المؤسف أن الكثيرات منهن واجهن تهديدات بالعنف. ونحث الجهات الفاعلة السياسية والمدنيين على حد سواء على الامتناع عن خطاب الكراهية والخطاب المثير للانقسام، الذي يمكن أن يؤدي إلى العنف. ويجب أن يتمكن جميع الكونغوليين من الإدلاء بأصواتهم من دون خوف على سلامتهم ويجب أن يتمكنوا من معرفة النتائج في مراكز الاقتراع وعبر الإنترنت في حينه. ونأسف لعدم إجراء الانتخابات في روتشورو وماسيسي بسبب انعدام الأمن.

أخيرا، سلط التقرير الذي يغطي هذه الفترة الضوء بقوة على ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والولايات المتحدة ملتزمة التزاما كاملا بسياسة الأمم المتحدة المتمثلة في عدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ونحث الدول الأعضاء على الانضمام إلينا في عملنا مع البعثة والأمانة العامة لضمان مساءلة حفظة السلام وأفراد البعثة عن السلوك والانضباط، فضلا عن الأداء.

السيد موريتي (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام بينتو كيتا على إحاطتها. كما أشكر السيدة ساندرين لوسامبا على عرض وجهات نظرها بشأن الحالة الهشة في المقاطعات الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأرحب بوفدي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في هذه الجلسة.

ترحب البرازيل بأحدث تقرير للأمين العام (S/2023/932)، والذي يقدم معلومات مستكملة عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعن العملية الانتقالية لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إنها لحظة حاسمة بالنسبة لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية، تستحق اهتمامنا بصورة متأنية. ولا نزال نشعر بالقلق إزاء تدهور الحالة الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتشكل حوادث انتهاكات وقف إطلاق النار بين حركة 23 مارس والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والتوترات المتصاعدة خطوة للوراء في الجهود الرامية إلى تحقيق استقرار الحالة. وندعو جميع أطراف النزاع والبلدان المجاورة إلى إعادة الانخراط في العمليات السياسية، ولا سيما عمليتي لواندا ونيروبي، لإيجاد حل طويل الأجل يكفل تحقيق السلام المستدام في المنطقة. ونكرر أيضا دعواتنا لجميع الجماعات المسلحة إلى إلقاء أسلحتها وإلى وقف جميع أشكال الدعم الخارجي للجماعات المسلحة غير المشروعة على الفور. ويشعر وفد بلدي بالجزع إزاء الأثر الإنساني المستمر للنزاع وإزاء التقارير التي تفيد بتصاعد العنف الجنسي المتصل بالنزاع. ونكرر التأكيد على ضرورة وصول المساعدات الإنسانية بلا عوائق إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وتوفير الحماية الكاملة لمخيمات النازحين داخليا، وخاصة النساء والفتيات. فمن غير المقبول أن يواجه الأشخاص الضعفاء العنف والاستغلال في الأماكن التي كان من المفترض أن يجدوا فيها الحماية والدعم.

إن انتقال بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية يجري في بيئة صعبة ومعقدة للغاية. وبينما نستعد لتجديد ولاية البعثة، مع مراعاة خطة فك الارتباط المتفق عليها بين الأمم المتحدة وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، يجب أن ينصب التركيز على نقل المهام بشكل مسؤول. وتؤكد البرازيل مجددا أن مغادرة البعثة ينبغي أن تتم بمسؤولية، مع تجنب المخاطر المحتملة المتمثلة في التسبب في المزيد من أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان ضد السكان. ويجب تعزيز قدرات الدولة وسلطتها لضمان حماية المدنيين. ويجب تنسيق عملية الانتقال والانسحاب بصورة جيدة مع السلطات الوطنية وسلطات المقاطعات والبلدان المجاورة والجهات المعنية الأخرى ذات الصلة. وبينما تستعد قوات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي للانتشار في كيفو الشمالية، نتوقع منها أن تعمل بالتعاون الكامل مع بعثة الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعملية إصلاح قطاع الأمن فيها، تعتقد البرازيل أن دعم بعثة الأمم المتحدة يجب أن يستمر حتى نهاية البعثة لأن العمليتين من الأجزاء الأساسية في العملية الانتقالية.

على الرغم من التحديات التي أشار إليها تقرير الأمين العام فيما يتعلق بالانتخابات العامة المقبلة، فإننا على ثقة بأن شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية سيتمكن من التغلب على الاستقطاب وخطاب الكراهية المتفشي. وتقع على عاتق الأطراف السياسية الرئيسية المسؤولية الأساسية عن ضمان أن تكون الانتخابات المقبلة فرصة لإحراز تقدم حقيقي نحو السلام والتنمية المستدامين لجميع الكونغوليين.

السيد داي بنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام كيتا على إحاطتها. وستواصل الصين دعم عملها وعمل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما استمعت باهتمام إلى الإحاطة التي قدمتها السيدة ساندرين لوسامبا. وأرحب بحضور الممثلين الدائمين لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في هذه الجلسة.

على نحو ما قالت الممثلة الخاصة للأمين العام كيتا، تمر جمهورية الكونغو الديمقراطية بمرحلة حرجة في النهوض بالعملية السياسية وصون الأمن والاستقرار. ومن شأن تمتع جمهورية كونغو الديمقراطية بالسلام والاستقرار والتنمية خدمة المصالح المشتركة لبلدان المنطقة والمجتمع الدولي.

وأود أن أشدد على النقاط التالية.

أولا، إن موعد إجراء الانتخابات العامة في جمهورية الكونغو الديمقراطية يقترب بسرعة. وتقدر الصين الجهود الهائلة التي بذلتها

حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية واللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات استعدادا للانتخابات. وتثق الصين بأن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وشعبها قادران على إجراء انتخابات سلمية تعطي زخما جديدا لتحقيق الاستقرار الطويل الأجل للبلد.

إن الانتخابات العامة شأن داخلي يخص جمهورية الكونغو الديمقراطية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم سيادتها وملكيتها احتراما كاملا، وأن يشجع جميع الأطراف في المنطقة على تسوية خلافاتها عن طريق الحوار والتشاور، وأن يتجنب التدخل في الشؤون الداخلية للبلد.

ثانيا، لا تزال الحالة الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية خطيرة، تشوبها الهجمات المستمرة التي تشنها جماعات مسلحة مثل حركة 23 مارس والتي تسفر عن وقوع إصابات وحالات نزوح. وتدعم الصين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في تنفيذ عمليات مشتركة، وتحث حركة 23 مارس والجماعات المسلحة الأخرى على الوقف الفوري للأعمال العدائية والعنف والانسحاب من الأراضي التي تحتلها. إن الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية تؤثر على الأمن بشكل عام في المنطقة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم عمليتي نيروبي ولواندا والبلدان المعنية في حل خلافاتها عن طريق الحوار والتشاور. وتشجع الصين السيد هوانغ شيا، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، والممثلة الخاصة كيتا على تقديم دعم أكبر للعملية السياسية الإقليمية وتعزيز أوجه التآزر. وتؤيد الصين المنظمات الإقليمية التي تضطلع بعمليات حفظ السلام وتأمل أن تعزز بلدان المنطقة تنسيقها مع جمهورية الكونغو الديمقراطية بغية حماية الأمن المشترك للمنطقة.

ثالثا، رحبت الصين بتوقيع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على خطة شاملة لفك الارتباط واتفقا فيها الطرفان على خفض قوام البعثة وانسحابها على نحو تدريجي. ويناقش مجلس الأمن الآن مشروع قرار بشأن تجديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتأمل الصين أن يتبع المجلس خطة فك الارتباط، وأن يعطي الأولوية لآراء جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأن يحدد الترتيبات الانتقالية السليمة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا بد أن تشمل العملية الانتقالية المقبلة تسليما منظما للمهام إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية يفضي إلى صون الأمن والاستقرار في المنطقة وفي المقاطعات التي تنسحب منها البعثة، فضلا عن كفالة الخفض التدريجي الآمن والمنظم لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وضمان سلامة حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وأصولها.

السيد إيريا (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن امتناني للممثلة الخاصة للأمين العام كيتا والسيدة لوسامبا، المنسقة الوطنية للتضامن النسائي من أجل السلام والتنمية المتكاملة، على إحاطتيهما. وأرحب بمشاركة ممثلي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في هذه الجلسة.

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية تمر بمرحلة انتقالية مهمة تنطوي على تحديات هائلة. مع اقتراب موعد الانتخابات العامة وبدء الانسحاب المرتقب لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط اليوم، بدءا بالأمن.

يساورنا قلق بالغ إزاء تردي الحالة الأمنية وتدهور الأمن البشري في المقاطعات الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. إن انتهاك اتفاق وقف إطلاق النار المبرم بين حركة 23 مارس والقوات المسلحة الكونغولية تترتب عليه تداعيات مدمرة بعيدة المدى على حياة الناس. وأفادت التقارير بأن التحالف المنشأ حديثا من الجماعات المسلحة التي تقاتل دعما للقوات المسلحة الكونغولية قد فاقم من تعقيد الأعمال القتالية والعنف، مما أدى إلى تدفق أعداد هائلة من النازحين داخليا. وأود أن أشدد مرة أخرى على أن تقديم أن نوع من الدعم إلى الجماعات

المسلحة لا يؤدي إلا إلى تفاقم انعدام الأمن والتوترات الإقليمية ويجب أن يتوقف فورا. وينبغي لجميع الجماعات المسلحة الكونغولية والأجنبية أن تلقي أسلحتها بدون قيد أو شرط وأن تشارك في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. إن جهود إعادة الإدماج المجتمعية من خلال الحوار، إلى جانب توفير فرص العمل، أساسية لزيادة المشاركة في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي تدعمها اليابان أيضا من خلال مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ونرحب بمبادرة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنظمة الدولية للهجرة في ذلك الصدد.

وتتعلق النقطة الثانية باستراتيجية الخروج المقررة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن الانسحاب التدريجي والمسؤول والمستدام يتطلب تعاونا وثيقا وبناء بين جميع أصحاب المصلحة، مع الاسترشاد بملكية قوية من جانب البلد المضيف. ويجب أن يكون ضمان الحماية الكافية للمدنيين دائما في مقدمة مساعينا الجماعية. وفي ذلك الصدد، فإن نشر قوات الأمن الوطنية في الوقت المناسب، بالتزامن مع الانسحاب المقرر لقوات البعثة، أمر أساسي لتجنب أي فراغ أمني في الميدان. وعلاوة على ذلك، يجب ضمان حماية موظفي الأمم المتحدة ومرافقها ومنشآتها ومعداتها في كافة مراحل عملية الانسحاب. ويساورنا قلق عميق إزاء العدد الكبير لانتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها العنف الجنسي. وينبغي مواصلة تعزيز الجهود الجارية على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها للمساعدة في بناء نظم للإنذار المبكر والاستجابة تملك الدولة زمامها داخل المجتمعات المحلية لتهيئة بيئة مواتية للانسحاب المستدام لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأخيرا، تمثل الانتخابات المقبلة فرصة لكسب ثقة الشعب وبناء الوحدة ويجب الاستفادة منها. إن تعزيز التماسك الاجتماعي أمر أساسي لتحقيق الاستقرار المستدام، ولذلك تحتاج جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى انتخابات حرة ونزيهة وشاملة للجميع وسلمية وشفافة الآن أكثر من أي وقت مضى. إن التقارير بشأن العنف المرتبط بالانتخابات، فضلا عن تقليص الحيز المدني والسياسي، علامات مثيرة للقلق، ويجب على جميع أصحاب المصلحة العمل على وضع حد لها.

ولا تزال اليابان ملتزمة بسيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية، ونحن عازمون على مواصلة العمل مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجميع الشركاء من أجل تحقيق السلام والاستقرار المستدامين في المنطقة.

السيد كاميليري (مالطة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام كيتا والسيدة لوسامبا على إحاطتيهما الحصيفتين اليوم. وأرحب أيضا بممثلي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في جلسة اليوم.

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية تمر بمنعطف خطير. ولا تزال التوترات مع رواندا تثير القلق، كما أن استخدام الوكلاء يفاقم من خطر اندلاع نزاع مفتوح. وتواصل الجماعات المسلحة ارتكاب الفظائع وترويع المدنيين. وتصل الاحتياجات الإنسانية المتزايدة إلى مستويات يستحيل ببساطة تلبيتها. ويتزايد العنف الجنسي والعنف الجنساني بين القبائل على نطاق واسع حتى خارج المقاطعات الشرقية. كما أن التوترات المتصاعدة في الفترة التي تسبق الانتخابات المقبلة تبعث على القلق. إن العمليات الانتخابية الشفافة والشاملة للجميع والنزيهة ضرورية لضمان تشكيل حكومة مستقرة من أجل مستقبل البلد.

وفي خضم ذلك السياق الواقعي، يتفاوض مجلس الأمن على تجديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أن أشكر فرنسا على قيادتها للمفاوضات الحالية، والنظر بعناية في تقييم الأمين العام وخطة فك الارتباط. وفي محاولة للبناء على تلك الوثائق المهمة، ستسهم مالطة في المفاوضات بالتركيز على حماية الأطفال في النزاعات المسلحة.

وبعد مضي عامين، اجتمعنا مؤخرا مع فرقة العمل المعنية بالرصد والإبلاغ في جمهورية الكونغو الديمقراطية لمعالجة مسائل محددة تتعلق

بانسحاب البعثة والأثر المحتمل لذلك على الأطفال. إن الأرقام مروعة. والانتهاكات الجسيمة المبلغ عنها تقل كثيرا عن الأعداد الحقيقية، بسبب عدم إمكانية الوصول إلى مناطق معينة والانتهاكات التي لم يتم تعقبها، في جملة أمور. ويشير عدد الضحايا المبلغ عنه حتى الآن إلى أن عام 2023 قد يصبح أشد الأعوام فتكا بالأطفال منذ إنشاء آلية الرصد والإبلاغ في عام 2005. كما يواجه الأطفال مخاطر متزايدة. خلال هذه الفترة الانتخابية، يرتبط الأطفال بالمظاهرات السياسية والانتخابية أو ينضمون إليها طوعا، مما قد يعرضهم للعنف والقمع. ونشكر بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة على عملهما في كفالة توقيع الأحزاب السياسية على ميثاق ينص على عدم استخدام الأطفال لتحقيق أغراض سياسية أو انتخابية. وفي الوقت نفسه، أفضى التسامح الملحوظ مع الجماعات المسلحة الوطنية التي حشدت لمحاربة حركة 23 مارس إلى زيادة في تجنيد الأطفال.

إن تنفيذ انسحاب مسؤول لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية يعني حماية الفئات الأضعف. وتدعو مالطة إلى الحفاظ على وجود مدني كاف للأعمال المتبقية في المناطق التي سيغادرها العسكريون، مما يتيح الوقت لنقل المعرفة والتدريب وبناء القدرات. يجب علينا الحفاظ على المكاسب التي تحققت حتى الآن. وجنبا إلى جنب مع السلطات الكونغولية، قامت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية واليونيسف بعمل جدير بالثناء، أدى من بين إنجازات أخرى إلى التحقق من حالات جديدة لتجنيد الأطفال واستغلالهم على يد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بين عامي 2021 و 2023.

وفيما يتعلق بمسألة المرأة والسلام والأمن، يشجعنا الحضور القوي للمرشحات في الانتخابات المقبلة. ونشجع على اتخاذ تدابير إضافية لتعزيز وتيسير مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وهادفة وآمنة في العملية السياسية. ونطلب أيضا إلى الأمم المتحدة التشاور بانتظام مع منظمات المجتمع المدني النسائية وكفالة شمولمرحلة الانتقال بكاملها لتحليل جنساني شامل وخبرات فنية في المسائل الجنسانية. ونشيد باعتماد قانون بشأن حماية ضحايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات وتعويضهم.

في الختام، فإن مالطة عازمة على كفالة اتخاذ تدابير جماعية للتخفيف من أثر العملية الانتقالية وتظل على استعداد للتعاون مع زملائها أعضاء المجلس لاعتماد تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بتوافق الآراء.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر الممثلة الخاصة للأمين العام كيتا والسيدة لوسامبا على إحاطتيهما اليوم. وأرحب بمشاركة ممثلي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في هذه الجلسة.

تكرر المملكة المتحدة تأكيد دعمها الكامل للعمل الذي تضطلع به بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والممثلة الخاصة كيتا في ظل ظروف صعبة. وأود أن أدلي بثلاث نقاط ردا على ما سمعناه اليوم.

أولا، تشيد المملكة المتحدة بحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة على تعاونهما بشأن خطة فك الارتباط التي تشمل، عند الاقتضاء، نقل المهام إلى فريق الأمم المتحدة القُطري والشركاء الدوليين الآخرين. ونرحب بالتزام الحكومة بعملية انسحاب تجري بشكل تدريجي وعلى نحو مسؤول ومستدام، مع كفالة سرعة استجابتها.

ثانيا، مع مغادرة البعثة، يجب على جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تضطلع بمسؤولياتها عن حماية السكان المدنيين. ونحث الحكومة على تكثيف الاستعدادات في هذا الصدد، ونشجع البعثة على مواصلة جهودها في مجال بناء القدرات مع الحكومة لضمان الانتقال السلس. إن تصاعد العنف وتغير تحركات القوات الإقليمية في الميدان وارتفاع أعداد ضحايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، ولا سيما في مخيمات النازحين داخليا في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتدهور الحالة

الإنسانية، كلها أمور تبرز الحاجة الملحة إلى إنجاز تلك العملية بشكل صحيح.

ثالثا، نواصل حث جميع الأطراف على ضبط النفس والدخول في حوار، نظرا للخطر الحقيقي المتمثل في سوء التقدير والتكلفة الرهيبة للمزيد من التصعيد. وعلى وجه الخصوص، نحث جميع الأطراف على إعادة الالتزام بعمليتي نيروبي ولواندا الإقليميتين لبناء السلام، وهما أفضل خرائط طريق نحو إحلال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونشيد بإسهام جماعة شرق أفريقيا والقوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا.

إن الحوار، وليس العنف، هو السبيل لتحقيق السلام الدائم. ونحث جميع الأطراف والبلدان في المنطقة على الوفاء بالتزاماتها بتنشيط تلك العمليات السياسية واتخاذ إجراءات ملموسة للتصدي للتحديات الأمنية المشتركة وتحسين إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية والحد من العنف.

أخيرا، نتطلع إلى إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية وشاملة للجميع في 20 كانون الأول/ديسمبر، توفر فرصة لترسيخ الديمقراطية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونتطلع المملكة المتحدة إلى العمل مع الحكومة الجديدة.

السيدة الحفيتي (الإمارات العربية المتحدة): بداية، أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة كيتا، على إحاطتها الشاملة، مع تقديرنا لجهودها وجهود فريقها في دعم السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأرحب بمشاركة ممثلي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في هذه الجلسة.

نجتمع اليوم في الوقت الذي تمر فيه جمهورية الكونغو الديمقراطية بمرحلة بالغة الأهمية، حيث سيتوجه الكونغوليون خلال حوالي أسبوع من الآن إلى صناديق الاقتراع للمشاركة في عملية الانتخابات التي نأمل أن تُساهم في رسم مستقبل البلد بما يتماشى مع تطلعاتهم. ونحث، في هذا السياق، بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفريق الأمم المتحدة القُطري، المتواجد في الجمهورية، على مواصلة تقديم الدعم اللازم لإنجاح هذه العملية الانتخابية. ومن المهم كذلك ضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في جميع مراحل العملية الانتخابية لمحورية دورها في المجتمع، لا سيما في بناء وترسيخ السلام.

وفي سياق مناقشتنا اليوم، أود أن أؤكد على أربع مسائل.

أولا، يجب أن تظل حماية المدنيين في صدارة الأولويات، فتعرُّضُهم المُستمر لهجمات الجماعات المسلحة مقلق للغاية، خاصة في منطقة كيفو الشمالية التي تشهد تزايدا في أعمال العنف جراء انتهاك وقف إطلاق النار بين حركة 23 مارس والجيش الكونغولي. ونكرر، في هذا السياق، إدانتنا لأعمال العنف التي ترتكبها الجماعات المسلحة، ومن بينها حركة 23 مارس التي ندعوها مجددا إلى الالتزام بوقف إطلاق النار والتقيد بما ورد في بيان لواندا، الصادر في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي. كما نكرر دعوتنا للجماعات المسلحة الأخرى إلى إلقاء أسلحتها ووقف أعمالها العدائية بشكل دائم وغير مشروط وأن تنخرط بشكل جدي في عملية نزع السلاح.

ونجدد التأكيد على التزام دولة الإمارات الثابت بدعم سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامة أراضيها. ولا بد هنا كذلك من التأكيد على ضرورة حماية النساء والفتيات مما يتعرضن له من أعمال عنف، وخاصة العنف الجنسي الذي ارتفعت معدلاته إلى مستويات عالية. فكما تُشير وكالات الأمم المتحدة، أدى انعدام الأمن في المقاطعات الشرقية إلى تزايد كبير في حالات العنف الجنسي منذ آذار/مارس العام الماضي. وبالتالي، فإن معالجة هذه الأوضاع المقلقة بشكل مستدام يقتضي اتباع نهج متكامل يُعزز قدرات المؤسسات المعنية على التصدي للعنف الجنسي والوقاية منه.

ثانيا، من المهم استمرار الحوار والتواصل البناء بين جمهورية الكونغو الديمقراطية والجهات الإقليمية الفاعلة، خاصة الدول المجاورة، فأمن واستقرار جمهورية الكونغو الديمقراطية من أمن واستقرار المنطقة. ويجب كذلك ضمان استمرار الشركاء المحليين والإقليميين والدوليين في جهودهم لمنع وتهدئة التوترات فور وقوعها، الأمر الذي يتطلب

تعزيز التواصل والتنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة في هذا الجانب. ونرى خلال المرحلة الانتقالية الحالية والمتمثلة في انسحاب القوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا والتخطيط لنشر قوة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وتسريع الانسحاب التدريجي لبعثة الأمم المتحدة، أهمية عدم ترك أي فراغ قد تستغله الجماعات المسلحة لتقويض جهود السلام، الأمر الذي يتطلب تعزيز التنسيق بين القوات المنسحبة والقوات الجديدة.

ثالثا، تتطلب معالجة الأزمة الإنسانية المستمرة بالتدهور في جمهورية الكونغو الديمقراطية استجابة قائمة على التعاون بين الحكومة والمجتمع الدولي، بحيث يتم التركيز على سد الاحتياجات الطارئة مع وضع خطط في الوقت ذاته لتحسين الأوضاع الإنسانية على المدى البعيد. فوفقا للمنظمة الدولية للهجرة، بلغت أعداد النازحين داخليا مستويات غير مسبوقة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث يوجد اليوم سبعة ملايين نازح معظمهم فر بسبب احتدام النزاع في كيفو الشمالية. ونشدد هنا على ضرورة بذل المزيد من الجهود للوصول إلى كافة المحتاجين، فرغم توسيع نطاق القدرات التشغيلية لأنظمة الطوارئ التابعة للمنظمات الإنسانية مما مكنها من الوصول إلى ثلاثة ملايين شخص، لا تزال توجد بعض العقبات الجسيمة التي تحول دون وصول هذه المساعدات إلى أكثر من مليوني شخص بحاجة للدعم.

رابعا، وفي سياق المداولات التي يجريها المجلس حاليا بشأن مستقبل البعثة، نؤكد على ضرورة وضع تطلعات الشعب الكونغولي في صلب هذه المداولات. ونقدر، في هذا الصدد، جهود الممثلة الخاصة كيتا وفريقها وتعاونهم مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لإعداد خطة لتسريع عملية انسحاب البعثة تدريجيا.

وأخيرا، من المهم إيجاد نهج شامل لمعالجة مختلف التحديات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، خاصة تلك المرتبطة بالتغير المناخي والوقاية من النزاعات، مع الاستجابة للاحتياجات العاجلة على الأرض، باعتبارها مسائل جوهرية تضمن الحفاظ على استقرار جمهورية الكونغو الديمقراطية على المدى البعيد. ونؤكد على التزام دولة الإمارات بمواصلة المشاركة بشكل بناء مع أعضاء المجلس خلال المفاوضات المتعلقة بولاية بعثة الأمم المتحدة لضمان تقديم المجلس الدعم الكافي لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبما يتماشى مع أولويات البلد.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نود أن نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة بينتو كيتا، على إحاطتها. كما استمعنا باهتمام إلى البيان الذي أدلت به السيدة ساندرين لوسامبا. ونرحب بمشاركة ممثلي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في جلسة اليوم.

نعرب عن قلقنا البالغ إزاء انتهاك وقف إطلاق النار بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة 23 مارس. ويؤثر استئناف الأعمال العدائية في المقام الأول على السكان المدنيين، مما يسبب معاناة للناس العاديين. إننا نشهد بالفعل موجة أخرى من النزوح الداخلي في البلد. ووفقا لتقديرات مختلفة، بلغ العدد الإجمالي للنازحين داخليا في جمهورية الكونغو الديمقراطية رقما قياسيا وصل إلى 7 ملايين شخص. وهذا رقم هائل. وفي الوقت نفسه، لا تزال خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية لعام 2023 تعاني من نقص مزمن في التمويل، حيث لم يتسن حشد سوى 37,5 في المائة من الأموال اللازمة.

ومن الواضح أن استمرار النزاع العسكري في المقاطعات الكونغولية الشرقية لن يؤدي إلا إلى مزيد من التدهور في الحالة الإنسانية. ويساورنا القلق أيضا إزاء تزايد عدم الاستقرار في غرب البلد، ولا سيما في مقاطعة ماي – ندومبي. وندعو جميع الجماعات المسلحة غير القانونية العاملة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى نبذ أساليب العنف وإلقاء أسلحتها والمشاركة في برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار بلا شروط مسبقة.

وقد أحطنا علما بقرار كينشاسا إنهاء ولاية القوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا. وفي الوقت نفسه، نأمل أن يستمر العمل على المسار السياسي لعملية نيروبي، التي يتمثل أحد عناصرها الرئيسية في الحوار

بين الحكومة الكونغولية والجماعات المستعدة لنبذ العنف. والحلول السياسية وحدها هي التي يمكن أن تؤدي إلى وقف شامل للأعمال القتالية وتهيئة ظروف حقيقية لتحقيق الاستقرار المستدام. ونولي أهمية أساسية لتحقيق نتائج ملموسة من خلال عملية لواندا وندعو إلى تكثيف الوساطة الإقليمية بغية تخفيف حدة التوتر بين كينشاسا وكيغالي. ونعتقد أنه من الضروري مواصلة الجمع بين المبادرات والجهود التكميلية من أجل كفالة المساعدة الإقليمية. وننوه بالنشر الوشيك لوحدة من الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيكون من المهم كفالة المستوى اللازم من التنسيق مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتحديد الطرائق الفعالة للجهود المشتركة الرامية إلى تحقيق استقرار الحالة. ونوافق على تمكين البعثة من تقديم دعم محدد للقوات الإقليمية.

وندعم الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وقيادتها. ويشكل وجود البعثة في منطقة النزاع عاملا مهما من عوامل الاستقرار، ولذلك نعتقد أن من الأهمية بمكان أن يسترشد انسحابها في المقام الأول باعتبارات عقلانية ويراعي تطور الحالة على أرض الواقع وأن يتمتدريجيا وبشكل مسؤول. ونلاحظ أن هذا النهج جزء لا يتجزأ من خطة الخفض التدريجي لبعثة الأمم المتحدة التي وقعتها مؤخرا السلطات الكونغولية وقيادة البعثة. وينبغي أن تنعكس أحكام الخطة في تجديد ولاية البعثة، التي يعمل أعضاء مجلس الأمن حاليا على اعتمادها.

شأننا شأن العديد من أعضاء مجلس الأمن الآخرين، ندعو إلى إجراء تحقيق شامل في المخالفات الخطيرة للقواعد التأديبية من جانب حفظة السلام بغية تحديد المسؤولين عنها ومعاقبتهم، بما في ذلك في الحالات المتهم فيها أفراد من البعثة بارتكاب جرائم جنسية. ومع ذلك، وكما هو منصوص عليه في قواعد المنظمة ومعاييرها، ينبغي تنسيق أي تدابير تُتخذ مباشرة مع البلدان المساهمة بقوات التي يُتهم أفرادها العسكريون بارتكاب الجرائم. وقد وضعت الأمم المتحدة آليات لمكافحة الانتهاك الجنسي وينبغي أن نركز على استخدام مختلف التدابير القائمة. ونعارض أي مبادرات انتهازية تستند إلى مفاهيم العقاب الجماعي على سوء السلوك الفردي الذي تستتبعه محاسبة شخصية.

ونتطلع إلى تلقي معلومات شاملة في أقرب وقت ممكن من سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية والأمم المتحدة بشأن التقدم المحرز في التحقيق في المأساة المتعلقة بإسقاط طائرة هليكوبتر تابعة لبعثة الأمم المتحدة في شرق البلد في آذار/مارس 2022. ونتذكر جميعا أن ثمانية من حفظة السلام لقوا حتفهم في الحادث، بمن فيهم مواطننا أليكسي ميزيورا، العضو الرفع المستوى في فريق المراقبين العسكريين الروس. يجب العثور على الجناة وتقديمهم إلى العدالة.

في الختام، أود أن أتمنى لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية كل النجاح في تنظيم الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في 20 كانون الأول/ديسمبر. وستواصل روسيا، بصفتها عضوا دائما في مجلس الأمن، بذل كل ما هو ضروري للمساعدة في حل الأزمة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك في هذه المرحلة الحاسمة التي يبدأ فيها انسحاب بعثة الأمم المتحدة.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أنا أيضا أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام بينتو كيتا والسيدة ساندرين لوسامبا على إحاطتيهما وجهودهما. وأرحّب أيضا بمشاركة ممثلي دول من المنطقة في جلسة اليوم.

خلال زيارة قام بها مؤخرا وفد من وزارة خارجية بلدي إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، التقينا ببيترونيل فاويكا، وهو ممثل قديم للمجتمع المدني الكونغولي الذي أخبرنا بما يلي:

”على الرغم من استمرار النزاع والمعاناة في الشرق، أعتقد اعتقادا راسخا أنه يمكننا بناء السلام. ولهذا السبب، ما زلت مرابطا هنا“.

ولذلك، أود أن أؤكد مجددا للشعب الكونغولي التزام سويسرا بتعزيز السلام الدائم في البلد. وفي هذا الصدد، أود أن أدلي بثلاث نقاط.

أولا، يجب أن يتم انسحاب بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على نحو مسؤول وعلى مراحل. وترحب سويسرا بالتعاون بين السلطات الكونغولية والبعثة في وضع خطة فك الارتباط. ونعرب عن تقديرنا لدعوة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الانسحاب التدريجي للبعثة؛ ولذلك، نرحب بالتزام الحكومة بضمان تنفيذ الانسحاب على نحو مسؤول وعلى مراحل. وهذا يعني إعطاء الأولوية لحماية المدنيين وكفالة عملية تعاونية وشاملة للجميع، بما في ذلك مع المجتمع المدني. وفي سياق نشر القوات الإقليمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، من الضروري أن يمتثل أي دعم تقدمه بعثة الأمم المتحدة لهذه القوات امتثالا صارما لسياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان وينبغي للقوات الإقليمية أن تطبق إطار امتثال الاتحاد الأفريقي وأن تدرج حماية المدنيين في ولايتها. أخيرا، مع انسحاب البعثة من كيفو الجنوبية المقرر في عام 2024، نشجع جمهورية الكونغو الديمقراطية على تعزيز سيادة القانون وقطاع الأمن وتنفيذ عملية نزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها.

ثانيا، يجب تعزيز المبادرات السياسية القائمة لوضع حد للاشتباكات وبناء سلام دائم. وعلى الصعيد الإقليمي، تدعو سويسرا جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس وتخفيف حدة التوترات. وهناك حاجة ملحة إلى إجراء حوار صادق ومكثف، لا سيما بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، لوضع حد لدورة العنف. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن يتوقف فورا كل الدعم للجماعات المسلحة، ولا سيما حركة 23 مارس والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وفي هذا الصدد، تحيط سويسرا علما بقرار الحكومة الكونغولية منع ضباطها من إجراء أي اتصال مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

وعلى الصعيد الوطني، يجب على جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تبذل كل جهد ممكن لكفالة الحيز المدني لشعبها، لا سيما في سياق الانتخابات. ومن الأهمية بمكان أن يتمكن الشعب الكونغولي من التعبير عن إرادته بحرية ومن دون خوف من الانتقام. وفي الوقت نفسه، يتحمل جميع المرشحين المسؤولية عن كفالة أن تكون العملية الانتخابية سلمية وخالية من خطاب الكراهية. ونأسف لأن السكان الذين يعيشون في أقاليم معينة، ولا سيما ماسيسي وروتشورو، حرموا من فرصة المشاركة في العملية الانتخابية.

ثالثا، يجب على جميع الأطراف احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. والقتال المتزايد في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ تشرين الأول/أكتوبر أمر يبعث على القلق. وتخلف الهجمات المتزايدة التي تشنها الجماعات المسلحة في مقاطعتي كيفو الشمالية وإيتوري، ولا سيما جماعات وازاليندو وحركة 23 مارس والقوات الديمقراطية المتحالفة والتعاونية من أجل تنمية الكونغو، أثرا مدمرا على السكان المدنيين. وفي الوقت الذي يرتفع فيه عدد ضحايا انتهاكات القانون الدولي بشكل كبير، يعيق انعدام الأمن حصول الناس على المساعدات الإنسانية. ويجب أن تتوقف تلك الانتهاكات للقانون الدولي فورا وأن يتم التحقيق فيها.

زار مجلس الأمن جمهورية الكونغو الديمقراطية هذا العام لإجراء حوار مع السلطات الكونغولية وتعزيز التفاهم المتبادل. ولا يزال تعاون جمهورية الكونغو الديمقراطية وحوارها المستمرين مع الأمم المتحدة أمرا أساسيا. وبينما يستعد المجلس لتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة، فإن كفالة إقامة علاقات بناءة وشفافة بين المجلس وجمهورية الكونغو الديمقراطية سيكون حاسما لنجاح عملية فك الارتباط.

السيدة دوتلاري (ألبانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام كيتا على قيادتها الممتازة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والسيدة لوسامبا على إحاطتها وعلى إسهام المجتمع المدني في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن الخسائر الإنسانية التي أبرزها تقرير الأمين العام (S/2023/932) لا توصف، وقد أدت أنشطة الجماعات المسلحة والمخططات الإقليمية إلى تآكل نسيج المجتمع ذاته وتدمير المجتمعات المحلية وخلفت ندوبا ستستمر لأجيال. وهذا هو السبب في أن السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية ليس مجرد تطلع، بل هو حاجة ملموسة وملحة إذا أردنا أيضا أن نرى العدالة تتحقق.

ونكرر دعوتنا جميع الجماعات المسلحة إلى نزع سلاحها فورا والانخراط في مبادرات إعادة الإدماج. ونشعر بقلق بالغ إزاء التصعيد الخطير للقتال بين الجماعات المسلحة وحركة 23 مارس، التي لم تمتثل للانسحاب الكامل وفقا لبلاغ لواندا. وفي هذه المرحلة، نود أن نناشد رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وقف التصعيد والانخراط في عملية لواندا للخروج من دائرة انعدام الثقة والشروع في السير على الطريق المؤدي إلى السلام المستدام القائم على التعاون والتنمية الاقتصادية والرخاء المشترك. وهو أمر ستستفيد منه منطقة البحيرات الكبرى بأسرها.

قد يكون طريق المصالحة صعبا، ولكنه يبدأ بإنهاء رواندا دعمها لحركة 23 مارس وانسحابها من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، مع احترام السلامة الإقليمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا المنعطف الحرج، فيما يستعد البلد لانتخابات 20 كانون الأول/ديسمبر، من المهم تهيئة بيئة من الشفافية والثقة والحفاظ عليها، وهو أمر بالغ الأهمية لضمان التماسك والشرعية واستيعاب الجميع. ولن يؤدي التعصب السياسي وتقييد الحيز المدني إلا إلى نكسات. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتابع الموقف عن كثب وأن يُظهر لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية أننا نقف إلى جانبهم وهم يكتبون هذا الفصل الجديد من الديمقراطية من خلال الانتخابات المقبلة.

وبينما يناقش مجلس الأمن تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أحاطت ألبانيا علما بصورة كاملة بالخطة المشتركة لفك الارتباط للبعثة وتثني على التعاون بين الحكومة والبعثة خلال تلك العملية. ونؤيد الالتزام بإتمام الانسحاب بطريقة سريعة ولكن مسؤولة شريطة ألا تُترك ثغرات يمكن أن تفيد الجماعات المسلحة.

في الختام، نؤكد مجددا دعمنا للسلامة الإقليمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيادتها.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل إكوادور.

أشكر السيدة بينتو كيتا والسيدة ساندرين لوسامبا على إحاطتيهما وأرحب بممثلي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في هذه الجلسة.

سيركز بيان وفد بلدي على ثلاثة مجالات.

أولا، تأمل إكوادور أن تكفل الانتخابات التي ستجرى في 20 كانون الأول/ديسمبر عملية حرة وشفافة نحو ديمقراطية جديدة، وهو أمر يستوجب تعزيز اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجب أن تكون النساء والشباب جزءا من القرار على جميع المستويات. ومشاركتهم أساسية في أي عملية انتخابية لأنها تساعد على بناء مجتمعات شاملة للجميع تتمتع بالأمن والسلام. ولذلك، وبينما ننوه بمشاركتهم في هيئات انتخابية معينة، فإننا ندعو أيضا إلى مواصلة تشجيع تلك المشاركة في المستقبل. ويشير التقرير الذي تلقيناه (S/2023/932) إلى وجود قيود على الحيز المدني وتحريض على الكراهية وتهديدات بالعنف واحتجاز تعسفي لأعضاء المعارضة والصحفيين. ولذلك، تكرر إكوادور تأكيد الحاجة إلى الدفاع عن حرية التعبير والرأي وتكوين الجمعيات وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين ومكافحة خطاب الكراهية والتعصب.

ثانيا، من دواعي القلق أن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ما زالت تتدهور بسبب العنف. ومما يثير جزعنا أن نسمع عن تسجيل أكثر من 900 حالة من حالات انتهاكات حقوق الإنسان، التي ارتكبت الجماعات المسلحة نسبة كبيرة منها، ولا سيما ضد النساء والفتيات. ويجب أن تتوقف هذه الأعمال ويجب أن تكون هناك مساءلة تسمح للضحايا بالعيش بكرامة وتقديم الجناة إلى العدالة. ويزيد العنف من الحاجة إلى المساعدات الإنسانية ويكتسي دعم المجتمع الدولي أهمية بالغة لتلبية احتياجات 25,4 مليون شخص يواجهون انعدام الأمن الغذائي وأكثر من 450 000 نازح في منطقة كيفو الشمالية. ونحث سلطات البلد على السماح بوصول العاملين في المجال الإنساني وضمان أمنهم.

ثالثا، ردا على قرار حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن المغادرة الوشيكة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، نكرر التأكيد على أهمية ضمان انتقال تدريجي ومنظم وآمن، مع احترام حقوق الإنسان والتقيد بالقانون الدولي

الإنساني في جميع المراحل. وتنفيذ قرارات عمليتي لواندا ونيروبي ضروري لتحقيق السلام الدائم في المنطقة. ويجب أن تعمل المبادرات الإقليمية والثنائية والدولية بطريقة منسقة من أجل السلام والحوار والاستقرار السياسي، مع الاعتراف بالعمل الذي اضطلعت به بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومواصلته. ونؤيد أيضا الجهود الإقليمية الأخيرة التي ترمي إلى تخفيف حدة التوترات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا.

أخيرا، يشجب وفد بلدي أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي ارتكبها بعض أعضاء بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجب عدم الاكتفاء بالتحقيق في هذه المسألة الخطيرة جدا، التي ناقشناها في مجلس الأمن، ومعاقبة الجناة، بل إن الأمر يستدعي ضرورة اتخاذ تدابير لمنع تكرارها وتعزيز المساعدة المقدمة إلى الضحايا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد موكونغو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أطلب إليكم، سيدي الرئيس، أن تسمحوا لي بالخوض في مزيد من التفاصيل لأن هذه مسألة ذات أهمية حيوية بالنسبة لوفد بلدي في لحظة حاسمة، كما قيل.

مع دخول المفاوضات بشأن الانسحاب المعلن لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية مرحلتها النهائية، يسرني أن أكرر لكم، سيدي الرئيس، بالنيابة عن فخامة السيد فيليكس – أنطوان تشيسيكيدي تشيلومبو، رئيس الجمهورية ورئيس الدولة وبالنيابة عن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ووفد بلدي بأكمله، وبصفتي الشخصية، الإعراب عن أحر وأصدق تهانينا على توليكم رئاسة مجلس الأمن.

وتتقدم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أعضاء المجلس، من خلالي، بأحر تحياتها القلبية، وبتحيات شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذين أثخنتهم بالجراح حرب عدوانية لا مبرر لها فرضتها عليهم منذ أكثر من ثلاثة عقود جارة تسعى إلى إقامة مناطق نفوذ وفقا لمخططات توسعية تعود إلى عهد بائد. واسمحوا لي علاوة على ذلك، مرة أخرى بالنيابة عن حكومة بلدي، أن أعرب عن مدى تقديرنا للعمل مع جمهوريتي غابون وغانا الشقيقتين طوال فترة عضويتهما المثمرة في المجلس التي استغرقت عامين، والتي تقترب من نهايتها. ونعرب عن امتناننا لهذين البلدين الشقيقين على ما أبدياه من دأب في دعم جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أشيد بالسيدة ساندرين لوسامبا على إحاطتها.

ويود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة ليعرب عن خالص امتنانه للأمين العام أنطونيو غوتيريش على جهوده الدؤوبة والمتميزة لوضع حد للمواجهات المستمرة، بغية استعادة السلام الدائم في بلدي، وأن يهنئه على التزامه المستمر بتسهيل انسحاب بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية عن طريق التفاوض.

لا تزال ذكريات الهجوم الوحشي الذي شنه متمردو حركة 23 مارس على طائرة هليكوبترتابعة للبعثة، في 29 آذار/مارس 2022، ماثلة في أذهاننا. لقد أودت تلك الهجمات بحياة ثمانية من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة الذين كانوا في مهمة استطلاعية في كيفو الشمالية.

ولذا، أود أن أشيد بجميع حفظة السلام البواسل وبالرجال والنساء الذين يعملون، باسم المثل العليا لميثاق الأمم المتحدة، جنبا إلى جنب مع المجتمعات المحلية بغية النهوض بالحلول السياسية ومنع نشوب النزاعات وحماية المدنيين وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون وإحلال السلام، في ظل ظروف صعبة ومعقدة في كثير من الأحيان وبعيدا عن عائلاتهم وبلدانهم. فقد قدموا الكثير من التضحيات، ومنهم من جاد بروحه ثمنا لذلك. وأشيد بالبلدان المساهمة بقوات وبالجهات المانحة. وتود جمهورية الكونغو الديمقراطية، حكومة وشعبا، أن تعرب من خلالي عن امتنانها للجهود والتضحيات المبذولة.

وأخيرا، أود أن أشكر السيدة بنتو كيتا على الإحاطة التي قدمتها للتو بشأن تقرير الأمين العام (S/2023/932) المؤرخ 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 بعنوان "بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية". وأود أيضا أن أشيد بقيادتها طيلة فترة المناقشات التي أفضت إلى اعتماد خطة فك الارتباط في 21 تشرين الثاني/نوفمبر التي تمحورت حولها هذه المناقشة برمتها.

قبل أن أتناول جوهر المسألة، أود أن أستعرض بإيجاز تاريخ العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلا عن العملية التي أثمرت عن خطة فك الارتباط الخاصة بالبعثة التي نناقشها اليوم. ونذكّر بأنه عندما اتخذ مجلس الأمن بالإجماع، في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 1999، القرار 1279 (1999) الذي أنشئت بموجبه بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تمت طمأنة الشعب الكونغولي الذي كان يتعرض لعدوان مسلح من البلدان المجاورة إلى أن التقيد بوقف إطلاق النار وما يترتب على ذلك من فك الارتباط بين القوات سيحقق السلام والاستقرار الدائمين في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية المنكوب بالنزاعات.

وأنشئت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية من رماد بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية السابقة عملا بالقرار 1925 (2010) المؤرخ 1 تموز/يوليه 2010. وتمثلت ولاية البعثة في استعادة الأمن وبناء السلام وتحقيق الاستقرار في البلد وتعزيز التنمية الطويلة الأجل في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى.

وسيسجل التاريخ أن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية قد حققت الكثير في تنفيذ ولايتها، ولا سيما من خلال إسهامها في العملية الانتخابية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية والعمل الإنساني.

وفي عام 2013، قدمت البعثة دعما كبيرا للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لإلحاق الهزيمة بمتمردي حركة 23 مارس في كيفو الشمالية، بفضل لواء التدخل التابع لقوتها الذي تألّف من جنود من جنوب أفريقيا وملاوي وتنزانيا – وهو لواء أنشأه مجلس الأمن بشكل استثنائي وأسند إليه ولاية هجومية وأتاح له وسائل عسكرية كبيرة. ومن المؤسف أن هذا اللواء لم يستمر إلا طيلة فترة تنفيذ العملية.

لذلك قد يتساءل البعض عن سبب عودة مسألة انسحاب بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتصدر العناوين الرئيسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وهنا في الأمم المتحدة؟ بعد هزيمة حركة 23 مارس في عام 2013، عادت الحركة التي تستخدمها رواندا من أجل زعزعة استقرار شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الظهور في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، عندما شن مقاتلون مجهزون تجهيزا جيدا سلسلة من الهجمات المميتة على مواقع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمعهد الكونغولي لحفظ الطبيعة، محتلين الزاوية الحدودية المشتركة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا ورواندا، مما أدى إلى تفاقم التوترات في المنطقة.

ومنذ ذلك الحين، صعدت حركة 23 مارس هجماتها بدعم من الجبهة الوطنية الرواندية واستولت على عدة مواقع، تحتلها اليوم منذ حوالى عامين، وسط ذهول المجتمع الدولي وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي لم تعد قادرة على تنفيذ الولاية التي أناطها بها المجلس، أي دعم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أو كفالة حماية المدنيين الذين تُركوا لمصيرهم المحزن.

وعلى الرغم من حجم البعثة – وقوامها 000 20 من الجنود وأفراد الشرطة في عام 2016 و 000 16 فرد حاليا منتشرين في الكونغو لدعم جهود الحكومة – فإنها لم تتمكن من وضع حد للحلقة المفرغة من المذابح ضد السكان المدنيين ومن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، فضلا عن الاستغلال العلني غير المشروع للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية من جانب الجماعات المسلحة الوطنية والأجنبية. وعلى

العكس من ذلك، استمرت تلك الانتهاكات بل وازدادت في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في مقاطعات إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية.

وازداد الطين بلة بسبب الإرهاب الأصولي لتنظيم داعش الذي وسع نطاق انتشاره إلى مقاطعة إيتوري من خلال القوات الديمقراطية المتحالفة. ومرة جديدة، أثارت المذابح التي ارتكبتها حركة 23 مارس في إقليم روتشورو بدعم من جنود قوات الدفاع الرواندية – في كيشيشي في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، وفي كيزيمبا في آذار/مارس 2023، وفي تونغو في أيار/مايو 2023، وفي بوكومبو في تموز/يوليه –2023 الرعب في شرق بلدنا. وكان ينبغي ألا يحرك ذلك الوازع الأخلاقي للمجتمع الدولي فحسب، بل وأن يدفع أولئك الذين يقودون العالم من خلال مجلس الأمن إلى تحمل مسؤوليتهم وأن يحثهم على فرض السلام في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتكمن هذه الحالة وراء التوترات المحتدمة منذ فترة الآن في العلاقات بين بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والشعب الكونغولي، لا سيما في المناطق التي دمرتها تلك الجماعات المسلحة. وبالنظر إلى الحالة، كان رد فعل السكان سريعا. وازداد عداء السكان للبعثة في كيفو الشمالية حتى أوجد حالة من الذعر الحقيقي بين أفرادها فيما يتعلق بالأمن، مما أدى إلى وقوع حوادث العنف في 30 آب/أغسطس 2023 في غوما التي أسفرت عن مقتل 42 كونغوليا، بعد حوادث مماثلة أخرى وقعت في حزيران/يونيه وتموز/يوليه 2022 في غوما وبيني وبوتيمبو وكاسيندي، وقتل خلالها 30 كونغوليا وخمسة من ذوي الخوذ الزرق.

ومن هذا المنطلق، قال رئيس الجمهورية، فخامة السيد فيليكس – أنطوان تشيسيكيدي تشيلومبو، متحدثا من على منبر الجمعية العامة في 20 أيلول/سبتمبر؛ "بعد وجود الأمم المتحدة لأكثر من عقدين، حان الوقت لأن يمسك بلدي بزمام مصيره بالكامل وأن يصبح اللاعب الأساسي في تحقيق استقراره. ونحن ممتنون للمجتمع الدولي وللأمم المتحدة على دعمهما وشراكتهما، لكننا ندرك أيضا أن الانسحاب التدريجي لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية مرحلة ضرورية لتوطيد التقدم الذي أحرزناه بالفعل." (انظر A/78/PV.7)

ولذلك، أصبح التعجيل بانسحاب بعثة الأمم المتحدة ضرورة ملحة لدى رئيس الجمهورية لتخفيف حدة التوتر بينه وبين مواطنينا. ولذلك، أصدر تعليماته إلى الحكومة للدخول في مناقشات مع سلطات الأمم المتحدة من أجل تسريع انسحاب البعثة من جمهورية الكونغو الديمقراطية، ليبدأ الخفض التدريجي لقوة البعثة في كانون الأول/ديسمبر 2023 بدلا من كانون الأول/ديسمبر 2024. وذلك هو فحوى الرسالة (S/2023/648، المرفق)، التي وجهها معالي السيد كريستوف لوتوندولا أبالا بينابالا، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، إلى رئيس مجلس الأمن في 1 أيلول/سبتمبر، والتي طلب فيها التعجيل بانسحاب بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وبصراحة، سُر وفد بلدي لما بدا، لحسن الحظ، من وجود تلاق في الآراء بين حكومة بلدي والأمين العام ومجلس الأمن، من خلال بيانه الرئاسي S/PRST/2023/5 المؤرخ 16 تشرين الأول/أكتوبر، بشأن التقييم العام للصعوبات التي تواجه بعثة الأمم المتحدة في تنفيذ ولايتها الحالية وضرورة انسحابها السريع والتدريجي. ويشكّل ذلك البيان الرئاسي الأساس القانوني لخطة البعثة لفك الارتباط، على النحو المتفق عليه في كينشاسا في 21 تشرين الثاني/نوفمبر عقب المداولات التي جرت بين الحكومة والبعثة والتي تجدر الإشارة إلى أنها اتسمت بالتناغم التام فيما يتعلق بتصميم خطة البعثة لفك الارتباط.

أنتقل الآن إلى خطة الانسحاب على النحو المتفاوض عليه. وأرحب بأن الفقرة 75 من تقرير الأمين العام قد جاءت موجزة. وبالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن خطة فك الارتباط، بصيغتها المقدمة إلى المجلس، هي نتيجة لالتزام توافقي من الطرفين، وقعه حسب الأصول معالي السيد كريستوف لوتوندولا أبالا بينابالا، وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية، والسيدة بينتو كيتا، الممثلة الخاصة للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيسة بعثة منظمة الأمم

المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالنيابة عن الأمم المتحدة.

وتؤيد جمهورية الكونغو الديمقراطية تأييدا تاما ما اتفق عليه الطرفان ووقعاه وتدعو إلى تنفيذ الالتزامات الناشئة عن ذلك بحسن نية. وعليه، فإنه يتعين على مجلس الأمن تأييد ما تم الاتفاق عليه وكفالة تنفيذه كما هو من دون إدخال تعديلات عليه لأن ذلك قد يعرض التوازن الذي أعيد إرساؤه للخطر ويقوض الثقة التي أعيد بناؤها بعد موجات من الأزمات التي هزت العلاقات بين بعثة الأمم المتحدة والسكان المحليين.

ومع ذلك، فإن الحرب لم تنته بعد. وإذا كان المجلس جادا في حماية المدنيين الكونغوليين العالقين في براثن العنف وإعادة السلام الكامل إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، فيجب عليه أن يستثمر بثبات في التنفيذ الكامل لعمليتي لواندا ونيروبي للسلام اللتين أقرهما وأيدهما بانتظام كل من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن.

وللتذكير، تدعو عملية نيروبي إلى استئناف العملية السياسية بوساطة فخامة السيد أوهورو كينياتا، الرئيس السابق لجمهورية كينيا. وأحرزت المشاورات السياسية التي أجريت في إطار تلك العملية بين سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية والجماعات المسلحة المحلية بشأن السلام والأمن في مقاطعات إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية تقدما كبيرا في تنظيم المشاورات الأولى التي عُقدت في نيروبي، في الفترة من 23 إلى 27 نيسان/أبريل 2022، والتي جمعت ممثلي 23 جماعة مسلحة محلية وفريق الأمانة المشتركة بين كينيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ومع بلوغ عملية نيروبي مرحلتها الثالثة، التي شارك ممثلو حركة 23 مارس في بداية مناقشاتها، تعطلت العملية بسبب مواقف المتمردين الذين ظنوا أن بإمكانهم تحقيق مكاسب من اتباع أسلوب "قاتل وشارك في محادثات". لقد طُرد ممثلو حركة 23 مارس من الغرفة في بداية مناقشات الجولة الأولى من المشاورات لشنها هجمات مسلحة على مواقع القوات المسلحة في 23 نيسان/أبريل 2022. وفي السياق الحالي، يتطلب الانتهاء من العملية السياسية، التي وصلت الآن إلى مرحلتها الثالثة وضمت بالفعل ما مجموعه 56 جماعة مسلحة محلية أخرى، نهجا كليا يشمل الجهود المتضافرة لعمليتي لواندا ونيروبي.

يدعو معظم شركائنا إلى إجراء حوار مع رواندا المجاورة. ومن دون التذكير بروح الانفتاح التي تحلى بها الرئيس تشيسيكيدي تشيلومبو الذي تبنى، في بداية ولايته، الحوار مع البلدان المجاورة، لا سيما رواندا، أود أن أؤكد أن جمهورية الكونغو الديمقراطية مستعدة للدخول في حوار شريطة تهيئة الظروف الموضوعية لإجراء حوار هادف، أي ضمان اختتام الحوار على النحو الملائم في سياق الحرب وتحطم الثقة لأن الحرب تدور رحاها على أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية والشعب الكونغولي هو الضحية. إننا نحن من تتعرض حيواناتنا ونباتاتنا للتدمير ومواردنا المعدنية للنهب وشعبنا هو من أُجبر على مغادرة دياره حيث نزح أكثر من 7 ملايين شخص داخليا.

وعلاوة على ذلك، يشكّل الحوار إحدى المراحل المنصوص عليها في خريطة طريق لواندا. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان أن نُذكر بأن خريطة طريق لواندا تنص، في جملة أمور، على المراحل التالية.

أولا، يجب أن يكون هناك وقف للأعمال العدائية بشكل عام ولهجمات حركة 23 مارس ضد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة بشكل خاص.

ثانيا، يجب أن تنسحب حركة 23 مارس من المناطق المحتلة وأن تعود إلى مواقعها الأولية على جبل سابينيو، على جانب جمهورية الكونغو الديمقراطية، تحت إشراف القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والقوة الإقليمية والآلية المخصصة وبالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة.

ثالثا، يجب أن يتوقف كل الدعم السياسي والعسكري لحركة 23 مارس وجميع الجماعات المسلحة المحلية والأجنبية الأخرى العاملة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

رابعا، يجب نزع سلاح مقاتلي حركة 23 مارس على الأراضي الكونغولية وتجميعهم تحت سيطرة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وآلية التحقق المخصصة، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة.

خامسا، يجب السماح للنازحين بالعودة إلى ديارهم.

أخيرا، يجب استئناف المشاورات السياسية بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والجماعات المسلحة المحلية في إطار عملية نيروبي؛ واستئناف الحوار الثنائي بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا بهدف تطبيع العلاقات الدبلوماسية واستئناف التعاون؛ ودراسة مسألة عودة جميع اللاجئين إلى بلدانهم الأصلية وحلها؛ ومواصلة اجتماعات التنسيق على جميع المستويات بين عمليتي لواندا ونيروبي.

باختصار، من الضروري أن نشير، كما ذكر وزير خارجية بلدي، معالي السيد كريستوف لوتوندولا أبالا بينابالا، في خطابه الأخير أمام المجلس في 28 أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.9427)، إلى أن الأولوية والضرورة العاجلة في الوقت الراهن بالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية فيما يتعلق بالأمن يتمثلان في إنهاء العدوان الرواندي وانسحاب قوات رواندا من كيفو الشمالية؛ والقضاء على الجماعات الإرهابية المسلحة في الكونغو، بما في ذلك حركة 23 مارس؛ وعودة النازحين إلى ديارهم؛ واستعادة سلطة الدولة الكونغولية في الأراضي التي تحتلها حركة 23 مارس وتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار – بإيجاز استعادة السلام والأمن في جميع أنحاء البلد.

وفيما يتعلق بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة، فقد أثبتت حكومة بلدي مرونتها بقبولها أن يجري تنفيذ الخطة المشتركة لفك الارتباط على مدار سنة أخرى.

والمجالات الرئيسية القليلة التي سيتعين على بعثة منظمة الأمم المتحدة أن تعالجها هي حماية المدنيين بكل تعقيداتها، وهي الأولوية الرئيسية لحكومتي؛ ودعم إصلاح قطاع الأمن؛ ودعم الشرطة الوطنية الكونغولية والقوات المسلحة؛ ونقل القدرات لتعزيز الملكية؛ ودعم برنامج التسريح ونزع السلاح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار؛ والدعوة إلى وضع أطر برمجة جديدة لدعم البرنامج؛ ودعم العمليات المشتركة مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ ودعم الانتخابات العامة في كانون الأول/ديسمبر؛ ودعم القوات الإقليمية المشاركة رسميا في الميدان في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسينظر أيضا في مهام هامة أو فرعية أخرى للولاية ما دامت لا تخل بالهدف الرئيسي المتمثل في فك الارتباط.

إن خطة فك الارتباط التي وضعتها بعثة منظمة الأمم المتحدة والتي وافقنا عليها – أو الأفضل من ذلك، انسحاب البعثة – ليست غاية في حد ذاتها. وسيبقي مجلس الأمن، المسؤول عن صون السلام والأمن الدوليين، الحالة في بلدنا قيد نظره. ولا يمكنه أن يعفي نفسه من التزامه بوضع حد لانعدام الأمن الذي يعاني منه شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. يمتلك المجلس القدرات القانونية والسياسية والموارد اللازمة لإرغام جميع الأطراف المتعنتة على التنفيذ الكامل لخريطة الطريق المنبثقة عن عمليتي نيروبي ولواندا، وبالتالي إنهاء المأزق الخطير في الأزمة الأمنية.

وأخيرا، ولكي أعيد صياغة ما قاله وزير خارجية بلدي، يجب على المجلس أن يتصرف قبل فوات الأوان. لقد حان الوقت لضمان المساءلة عن الجرائم التي ارتكبتها رواندا ضد جمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلا عن جرائم حركة 23 مارس على الأراضي الكونغولية. لقد حان الوقت لرفع أصواتنا ودعوة أعضاء حركة 23 مارس بحزم إلى إلقاء أسلحتهم والتوجه إلى مناطق التجميع المخصصة لتلك الغاية والانضمام إلى برنامج التسريح ونزع السلاح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار. وقد حان الوقت أيضا لمطالبة رواندا بسحب قواتها من جمهورية الكونغو الديمقراطية بدون قيد أو شرط وإنهاء دعمها لحركة 23 مارس.

وفي الختام، أود أن أؤكد لمجلس الأمن أن جمهورية الكونغو الديمقراطية ملتزمة التزاما قويا بأوجه التقدم الجديدة في فك ارتباط بعثة منظمة الأمم المتحدة. ولم يعد التراجع خيارا. والخيار الوحيد هو

المضي قدما بشكل بناء ومواجهة أي تحديات في تفعيل خطة فك الارتباط بشكل استباقي وخلاق. فأحكامها وبنودها المرنة الأخرى كلها أصول يمكن الاستفادة منها في ضوء أي تحديات قد تنشأ. وتتمثل الرؤية الواضحة لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في ضمان أن تصبح خطة فك الارتباط نموذجا لعمليات الانسحاب وفك الارتباط الأخرى لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل رواندا.

السيد راموكيو (رواندا) (*تكلم بالإنكليزية*): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أخاطب فيها المجلس بصفتي الممثل الدائم لرواندا، اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأن أهنئ فريقكم على قيادتكم المقتدرة للمجلس. وأشكر الممثلة الخاصة للأمين العام بينتو كيتا على إحاطتها، وكذلك جميع أعضاء مجلس الأمن على إسهاماتهم القيمة.

في الوقت الذي نتكلم فيه، انتهكت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وتحالفها من جماعات المليشيات المسلحة غير المشروعة، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا المتورطة في الإبادة الجماعية، والمرتزقة الأجانب، وقف إطلاق النار الذي توسطت فيه عملية السلام الإقليمية وأذنت به، بما في ذلك عمليتا نيروبي ولواندا بقيادة جماعة شرق أفريقيا. أدت هاتان العمليتان إلى انسحاب حركة 23 مارس، وقد فاقم انتهاك وقف إطلاق النار الأزمة الإنسانية الرهيبة بالفعل في المنطقة. وللأسف، أنهت كينشاسا أيضا عمل القوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا، التي تنسحب حاليا من الحالة المضطربة الراهنة. والرحيل السابق لأوانه لتلك القوة يقوض جميع الجهود الإقليمية لإحلال السلام في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتود رواندا أن تغتنم هذه الفرصة لتحث حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على إعادة الالتزام بالاتفاقات الإقليمية، التي توفر أفضل فرصة لتحقيق السلام.

لا يتطرق التقرير المتعلق ببعثة منظمة الأمم المتحدة (S/2023/932) إلى انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وإفلاتها من العقاب في هذا الصدد، بما في ذلك القتل الروتيني للمدنيين والاضطهاد والعنف اللذين تمارسهما الدولة ضد مجتمعات التوتسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وانتشرت صور مزعجة لجندي كونغولي من التوتسي، النقيب جيسور روكاتورا، وهو يحرق حيا على وسائل التواصل الاجتماعي الشهر الماضي. وهذه الجرائم البشعة هي نتيجة مباشرة لانتشار خطاب الكراهية والتمييز وأيديولوجية الإبادة الجماعية التي تستهدف التوتسي الكونغوليين في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي الأسبوع الماضي، خلال الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، حذرت السيدة أليس وايريمو نديريتو، المستشارة الخاصة المعنية بمنع الإبادة الجماعية، من التمييز واستخدام المعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة وخطاب الكراهية كأداة لتحقيق مكاسب شخصية وسياسية. وتناشد رواندا المجلس أن يحمل حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية المسؤولية عن تشجيع المعلومات المضللة والسماح لخطاب الكراهية والعنف العرقي بالوصول إلى مستويات لم يسبق لها مثيل، وهيأفعال تستدعي تشكيل لجنة تحقيق.

وثمة عنصر حاسم آخر يميز الفترة الراهنة في جمهورية الكونغو الديمقراطية هو الخطاب العنيف المناهض لرواندا الذي يقوده المسؤولون الكونغوليون. ولا يزال العديد من المرشحين، بمن فيهم رئيس البلد الحالي، فيليكس – أنطوان تشيسيكيدي تشيلومبو، يهددون رواندا بالغزو والقتل الجماعي والضم. وقد جرى توجيه انتباه المجلس إلى الحادث الذي وقع في 21 تشرين الأول/أكتوبر حيث احتشد رجال مدججون بالسلاح، بمن فيهم أفراد من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، على حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية مع رواندا، وهم ينشدون بأناشيد الحرب بلغة كينيارواندا ويطلقون تهديدات فجة. إن رواندا تأخذ تلك التهديدات مأخذ الجد، خاصة بالنظر إلى إدماج القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ونحث جمهورية الكونغو الديمقراطية على وقف استفزازاتها.

وفي الختام، تؤكد رواندا من جديد أن الحلول للتحديات الأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يمكن إيجادها من خلال لعبة إلقاء

اللوم أو إضفاء الطابع الخارجي على المشاكل الداخلية للبلد. وهي تكمن في الحوار الشامل للجميع والبناء، والتعاون الإقليمي، ووقف الأعمال القتالية، وفي إعطاء الأولوية لرفاه المدنيين. ولا تزال رواندا ملتزمة بالجهود الإقليمية الجارية لتحقيق الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونتطلع إلى العمل معا من أجل منطقة يسودها السلام والاستقرار والازدهار.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): طلب ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأرجو منه أن يتوخى الإيجاز قدر الإمكان. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد موكونغو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (*تكلم بالفرنسية*): لقد تكلمت بإسهاب ولا أعتزم أن آخذ المزيد من وقت المجلس. وأود ببساطة أن أرد على ممثل رواندا. أود أولا أن أهنئ رواندا على إطلاعها على كل ما يحدث في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن أنفسنا أقل يقينا مما يحدث في رواندا. إنهم مهتمون جدا بما يحدث في بلدنا ونحن نشيد بهم على ذلك. ومع ذلك، أود فقط أن أشير إلى أنه عندما يتعلق الأمر بالإبادة الجماعية والخطاب المتعلق بها، الذي أصبح عمليا فكرة مهيمنة في لغة المسؤولين الروانديين، إذا كانت هناك نقطة مرجعية للإبادة الجماعية في أفريقيا، فهي ليست في جمهورية الكونغو الديمقراطية. هذا كل ما أردت قوله.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع..

رُفِعت الجلسة الساعة 12/00.